كسرُ المألوف ومخالفةُ الشائعِ
باختيار التراكيب النحويّة والبنى الصرفيّة
نماذجُ تطبيقيّة في آياتِ القرآنِ الكريمِ وكلامِ أهلِ البيت عليهم السلام

أ. م. د هاشم جبّار الزرفيّ
الكلّيّة التربويّة المفتوحة – أقسام النجف الأشرف

ملخّص البحث:

يسعى هذا البحث لإبراز كسرِ النمطيّة المعتادة والخروج عن المألوف عن طريق الاختيار في التراكيب والبنى في القران الكريم وكلام أهل البيت عليهم السلام، وقد اعتمد البحث على بعض الاستعمالات غير المستعملة كثيرا في الوضع اللغويّ، وهذا الاختيار وإن كان غير مألوف لدى السامعين إلّا أنّه لم يخرج عن سمات الفصاحة بالكلام العربيّ بل هو إضافة لقوانين بما يثري الدائرة اللغويّة في الاستعمال والقصد.

ولقد جاء البحث في فقرات درستُ فيها التراكيب النحويّة والبنى الصرفيّة التي وُصِفت بالقلّة أو الندور بمخالفتها المألوف من الاستعمال السائد في أساليب الكلام.

الكلمات المفتاحيّة:

كسر المألوف، مخالفة الشائع، التراكيب النحويّة، كلام أهل البيت عليهم السلام

Breaking the Conventional and Defying the Common in the Selection of Syntactic Structures and Morphological Forms

Applied Models in the Verses of the Holy Quran and the Speech of Ahl al-Bayt (peace be upon them)

Asst. Prof. Dr. Hashim Jabbar Al-Zurfi

Open Educational College / Najaf Al-Ashraf Branch

Abstract:

This research seeks to highlight the breaking of conventional patterns and deviation from the familiar through the selection of structures and forms in the Holy Quran and the speech of Ahl al-Bayt (peace be upon them). The study focuses on certain linguistic usages that are not frequently employed in common linguistic practice. Although such choices may be unfamiliar to listeners, they do not deviate from the characteristics of eloquence in the Arabic language; rather, they add to linguistic rules, enriching the scope of linguistic usage and intent.

The research is structured into sections that examine syntactic structures and morphological forms described as rare or infrequent due to their deviation from commonly used linguistic expressions.

Keywords:

Breaking the Conventional, Defying the Common, Syntactic Structures, Speech of Ahl al-Bayt (peace be upon them).

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيّين محمّد وعلى آله الطيّبين الطاهرين وبعد، فإنّ هذا البحث يسعى لإبراز المخالفة في مألوف التركيب النحويّ والبنى الصرفيّة وكسر النمطيّة في ذهن المتلقّي، وتطبيق ذلك في آيات القرآن الكريم واختيارات أهل البيت عليهم السلام، وهذا الاختيار وإن كان غير مألوف لدى السامعين إلّا أنّه لم يخرج عن سمات الفصاحة بالكلام العربيّ بل هو إضافة لقوانين الكلام من أناس معصومين عن الخطأ والزلل بما يثري الدائرة اللغويّة في الاستعمال والقصد.

لقد نظر علماء الأسلوب إلى أنَّ اللغة تكون على مستويين: مستوًى مثاليّ في الأداء، والآخر مستوى إبداعيّ يعتمد على كسر المثاليَّة واختراقها، وتتميَّز لغة الأدب بأنَّها تعتمد على كسر المثاليَّة إلى صور متحوّلة عنها، فهي تحاول أنْ تخترق حدود الأنماط الجاهزة، وتنتهك القوالب الرسميَّة، بخلاف اللغة العاديَّة التي تأتي وما يتَّفق والتفاهم اللغويّ الذي يَحدث بصفة منتظمة بين الأفراد.

وهكذا تقوم اللغة العربيَّة على خرق القواعد النحويَّة، وهذا ما اصطُلح عليه في المفهوم الأسلوبيّ بـ(كسر النمط أو كسر المألوف)، فإذا كان النحو هو مجال القيود ـ كما قيل – فإنَّ الأسلوب هو مجال الحرّيّات.

فكسر النمط أو كسر المألوف هو إجراء أسلوبيّ فعَّال لخلق اللغة الأدبيَّة الفارقة لمبدعها، إذ تظهر فيها سمات أسلوبيّة بأدواتها وتراكيبها، ويعتمد ذلك على المبدع الذي يمتلك القدرة على تشكيل اللغة جماليًّا، بما يتجاوز إطار المستعمل المألوف.

ولقد جاء البحث في فقرات درستُ فيها التراكيب النحويّة والبنى الصرفيّة

التي وصفت بالقلّة أو الندور بمخالفتها المألوف من الاستعمال السائد في أساليب الكلام.

١ـ اختيار عدم التطابق بين الفعل والفاعل تثنية وجمعا:

إنَّ ظاهرةَ المطابقة بين الفعل وفاعله في العدد شغلت النحويّين، وأخذت حظًّا وافراً من كتبهم، فهم يعدّون المطابقة بين الفعل وفاعله، تثنيةً وجمعًا، ليس كـلام عامّة العرب، بل هو كلام طائفة مخصوصة منهم، وهم طيّء، وقيل هم أزد شنوءة، وقيل بنو الحارث بن كعب[١].

فنقول: (قـامَ زيـدٌ) و (قـامَ الزيدان أو الهندان) و (قـامَ الزيدون) و (قامَ الهنداتُ)، ولا نقول: (قاما الزيدان) و (قامتا الهندان) و (قاموا الزيدون) و (قُمْنَ الهنداتُ)، إلّا على هذه اللغة، وقد سمَّاها النحاةُ: (لغة أكلوني البراغيثُ)، وسمَّاها ابنُ مالك (ت٦٧٢هـ): (لغة يتعاقبون فيكم ملائكةٌ)[٢].

جاءَ في الكتاب: «واعلمْ أنَّ من العرب من يقول: (ضربوني قومُكَ) و (ضرباني أخواكَ)، فشبّهوا هذا بالتاءِ التي يُظهرونها في (قالتْ فلانةُ)، وكأنّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنّثِ»[٣].

وقال ابنُ يعيش (ت٦٤٣هـ): «وإذا قُلتَ: (قاما الزيدان)، فالألفُ حرفٌ مؤذِنٌ بأنَّ الفعلَ لاثنين، وكذلك إذا قُلتَ: (قاموا)، فالواو حرفٌ مؤذِنٌ بأنّ الفعلَ لجماعةٍ»[٤].

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٠، وشرح المفصل: ٣/ ٨٧، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٢٥، وشرح ابن عقيل: ١/ ٤٧٣، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٥٦ .

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٤٧٣.

(٣) الكتاب: ٢/ ٤٠.

(٤) شرح المفصل: ٣/ ٨٧، وينظر: شرح شذور الذهب: ١٦٧- ١٧٩، وشرح ابن عقيل: ١/ ٤٦٨- ٤٧٢، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٥٦-٢٥٧ .

وقد تـردّدت هذه اللغة في كتب النحاة بين آخـذٍ بها، ورادٍّ لها، فسيبويه (ت١٨٠هـ) نعتها بالقليلة، وتـأوّل قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾(الأنبياء: ٣) على البدليّة[١].

وقد جوَّزَ أبو زكريّا الفرّاءُ (ت٢٠٧هـ) هذه اللغة[٢]، ووافقه الزمخشريُّ (ت ٥٣٨هـ) على ذلك[٣]، وقال ابنُ يعيش: «وهي لغةٌ فاشيةٌ لبعض العرب، كثيرةٌ في كلامهم وأشعارهم»[٤].

إنّ القرآن الكريم قد استعمل هذا التركيب، وذلك في عدد من الآيات، إلّا أنّنا نجد أنَّ الجدل قد طال فيها، فبعضهم يحملها على هذه اللغة، وبعضهم يتأوّل لها وجوهًا لا وجهًا واحدًا، تصل هذه الوجوه في بعض الأحيان إلى أحدَ عشرَ وجهًا[٥].

قال تعالى:﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ (المائدة:٧١)، قال أبو زكريّا الفرّاءُ في هذه الآية: «فقد يكون رفعُ (كثيرٌ) من جهتين: أنَّ تُكِرَّ الفعلَ عليها، تُريد: عَمِي وصَمَّ كثيرٌ منهم، وإن شئتَ جعلتَ (عموا وصمّوا) فعلاً للكثير، كما قال الشاعرُ:

يَـلُـومُـونَـنِـي في اشـتِرَائِـي الـنَـخِـيـ
ـلِ أهـلِـي فَـكُـلُّـهُـم يـعـذلُ

وهذا لمن قال: (قامَوا قومُكَ)، وإن شئتَ جعلتَ الكثيرَ مصدرًا، فقلتَ أيّ

(١) ينظر: الكتاب: ٢/ ٤٠ .
(٢) ينظر: معاني القرآن، الفراء: ١/ ٣١٧.
(٣) ينظر: الكشاف: ٢/ ٣٢٠.
(٤) شرح المفصل: ٣/ ٨٧.
(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٤٨٠.

ذلك كثيرٌ منهم، وهذا وجهٌ ثالثٌ، ولو نصبتَ على هذا المعنى، كان صوابًا»[١].

ويوافق الزمخشريُّ الفرَّاءَ، فـ (كثيرٌ) إمّا بدلٌ من الضمير، أو فاعلٌ على لغة (أكلوني البراغيثُ)، أو خبر مبتدأ محذوفٍ، والتقدير: أُولئكَ كثيرٌ منهم[٢]، أمّا النسفيُّ (ت ٧١٠هـ)، فيرى البدليّةَ، أو الخبرَ، دونَ لغةِ (أكلوني البراغيثُ)، وهو ما ذهبَ إليه أبو حيّان (ت ٧٤٥هـ)، مضعِّفًا وجهًا رابعًا، وهو أن يكونَ (كثيرٌ) مبتدأً، والجملةُ قبله خبر له[٣].

أمّا قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (الأنبياء: ٣)، فسيبويه يحمل الآيةَ على البدليّة، إذ يقول: «وأمّا قوله جلَّ ثناؤهُ: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، فإنّما يجيء على البدل، وكأنّه قال: انطلقوا، فَقِيلَ له: مَن؟ قال: بنو فُلان»[٤].

ويرى الفرّاءُ أنَّ (الذين) مرفوعٌ على الاستئنافِ، أو نعتٌ للناس في قوله تعالى: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُم﴾ (الأنبياء:١)، وهي هاهنا مخفوضةٌ، أو أنَّ الآية على لغة (أكلوني البراغيثُ)[٥].

---

(١) معاني القرآن، الفراء: ١/ ٣١٦، ويقصد بالوجه الأول من الرفع (أن تُكرِّ ...) البدليةَ، فـ (كثيرٌ) بدلٌ من الفاعل في (عموا وصموا)، ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣١٦،هـ/ ١، والبيت لأُحية بن الجلاح، ينظر: ديوانه: ٧١، وفيه (اشتراء) بدل (اشترائي)، و(يعذل) بدل (ألوم)، والشاهد فيه جمعه بين واو الجمع في (يلومونني)، والفاعل الظاهر(أهلي)، ينظر: معاني القرآن، الفراء:١/ ٣١٦،هـ/ ١، وشرح المفصل: ٣/ ٨٧، وفيه (يعذل) بدل (ألومُ)، ونُسب في الهامش إلى أُمية بن أبي الصلت، وشرح ابن عقيل: ١/ ٤٧٠، رقم/ ١٤٣، من دون نسبة، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٥٧، رقم/ ٦٢٩.

(٢) ينظر: الكشاف: ١/ ٤٧٦.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٣٢٨، وسبب التضعيف؛ لأن (الفعل قد وقع موقعه، فلا يُنوى به التأخير). المصدر نفسه: ٤/ ٣٢٨.

(٤) الكتاب: ٢/ ٤١.

(٥) ينظر: معاني القرآن، الفراء: ١/ ٣١٦-٣١٧.

وزادَ صاحبُ مشكل إعراب القرآن الرفعَ على إضمار (يقول)، أو النصبَ على تقدير (أعني)[١]، ويذكر الزمخشريُّ البدليّةَ، أو لغةَ أكلوني البراغيثُ، أو النصبَ على الذمّ، أو مبتدأ خبره ما قبله قُدِّمَ عليه[٢]، وهناكَ وجوهٌ إعرابيّةٌ أُخرى غير التي ذكرنا[٣].

وقد وردت هذه اللغة في الحديث النبويّ الشريف، فقد جاءَ في صحيح البخاريّ، أنّ رسولَ اللهﷺ، قال: «يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثُمّ يعرجُ الذين باتوا فيكم، فيسألهم وهو أعلمُ بهم، كيفَ تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يُصلّون وأتيناهم وهم يُصلّون»[٤]، وقد ذكر مسلم (ت ٢٦١ هـ) في صحيحه هذا الحديث باللفظ نفسه[٥].

وبهذا الحديث سمّى ابنُ مالك هذه اللغة بقوله (لغة يتعاقبون فيكم ملائكةٌ)[٦]، ولا داعي للقول بأنَّ هذه كلماتٌ مقتطَّعةٌ من حديثٍ مطوَّلٍ أصله في مسند البزّار، كما يقول الأشمونيّ (ت٩٢٩هـ) والصبّان (ت١٢٠٦هـ)[٧]، فإنّ الحكم بين الروايات الحديثية بالأرجحيّة أو عدمها، أمرٌ راجعٌ لأهل الحديث، لا لغيرهم.

فابنُ حجرٍ (ت٨٥٢هـ) يقول: «فالعزو إليهما أولى»، يقصد العزو إلى الصحيحين، أولى من العزو إلى مسندِ البزّار، حول هذا الحديثِ، وقد وردت هذه

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٤٧٧.
(٢) ينظر: الكشاف: ٢/ ٣٢٠-٣٢١.
(٣) ينظر: البحر المحيط: ٧/ ٤٠٨، ومغني اللبيب: ٤٧٩ - ٤٨٠.
(٤) صحيح البخاري: ١/ ٢٠٣، باب (فضل صلاة العصر).
(٥) ينظر: صحيح مسلم: ١/ ٤٣٩، باب (فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما).
(٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٤٧٣.
(٧) ينظر: شرح الأشموني: ٢/ ٤٨، وحاشية الصبان عل شرح الأشموني: ٢/ ٤٨، وشرح ابن عقيل: ١/ ٤٧٣،هـ/ ١.

اللغةُ في أحاديثَ نبويّةٍ شريفةٍ أُخرى.

وقال الإمام الباقر (ت١١٤هـ)عليه السلام: «الحيض من النساء نجاسة رماهنّ الله بها. قال: وقد كُنّ النساء في زمن نوح إنّما تحيض المرأة في كلّ سنة حيضة حتّى خرجن نسوة من حجابهن، وهُنّ سبعمائة امرأة، فانطلقنَ فلبسنَ المعصفرات من الثياب، وتحلّينَ وتعطّرنَ، ثُمّ خرجن فتفرّقنَ في البلاد، فجلسنَ مع الرجال، وشهدنَ الأعياد معهم وجلسنَ في صفوفهم، فرماهنّ الله بالحيض عند ذلك في كلّ شهر أولئك النسوة بأعيانهنّ، فسالت دماؤهن، فخرجن من بين الرجال وكنّ يحضن في كلّ شهر حيضة قال: فاشغلهنّ الله تبارك وتعالى بالحيض، وكسر شهوتهنّ»[1].

فقد جمع الإمام في النصّ المحدّد فاعلين لفعل واحد بقوله: (خرجن نسوة)، والفاعلان هما النون التي تخصّ الإناث ولفظ (نسوة).

وقد ذكر أبو البركات الأنباريّ (ت٥٧٧هـ) في تعليله لهذا الأمر أنّ دلالة الفعل الدلالة على المصدر، والدلالة على الزمان، فصار في المعنى كأنّه اثنان فكما لا يجوز تثنية الاسم المثنّى لا يجوز تثنية الفعل[2].

ومع ورود هذه الشّواهد الكثيرة لهذه اللهجة، إلّا أنَّها لم تمنع بعض النّحاة من القولِ بضعفها وقلّتها[3]، فعمدوا إلى توجيه إعرابها توجيهات مختلفة[4]، غايتهم

(١) بحار الأنوار: ج ٨١/ ٨٢، وعلل الشرائع: ١/ ٢٩٠، وسفينة البحار ومدينة الحكم والآثار: ٢/ ٤٦، وتفسير نور الثقلين: ١/ ٢١٣، قصص الأنبياء نعمة الله الجزائري: ٧٧.

(٢) ينظر: أسرار العربية: ٢٨٦.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢/ ٤٠، والبحر المحيط: ٣/ ٥٣٤.

(٤) ينظر: الكشاف: ٣/ ٩٩-١٠٠، والبحر المحيط: ٣/ ٥٣٤، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/ ١٦٠، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/ ٨٠، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع: ١/ ١٦٠، وحاشية الصبان على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك: ٢/ ٤٨.

في ذلك منع اجتماع فاعلين في الجملة الواحدةِ، وقد جاءت هذه اللغةُ في الشعر كثيرًا، قال الفرزدقُ:

وَلَكِنْ دِيَافِيٌّ أبُوهُ وأُمُّهُ
بِحورانَ يَعْصِرْن السَّلِّيطَ أقَارِبُهْ [١]

وقال أُحيةُ بنُ الجلاح:

يَلُومُونَنِي في اشْتِرَاءِ النَخِيـ
ـلِ أهلِي فَكُلُّهُم يعذلُ [٢]

وقال عبدُ اللهِ بنُ قيسٍ الرقيّات:

تَولَى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفسِهِ
وَقَد أسلَمَاهُ مُبعَدٌ وحَمِيمُ [٣]

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢ / ٤٠، وشرح الرضي على الكافية: ٢ / ٤١٤، شاهد رقم / ٣٦٦.

(٢) والبيت لُاحية بن الجلاح، ينظر: ديوانه: ٧١، وفيه (اشتراء) بدل (اشترائي)، و(يعذل) بدل (ألوم)، والشاهد فيه جمعه بين واو الجمع في (يلومونني)، والفاعل الظاهر(أهلي)، ينظر: معاني القرآن، الفراء:١/ ٣١٦،هـ / ١، وشرح المفصل: ٣/ ٨٧، وفيه (يعذل) بدل (ألومُ)، ونُسب في الهامش إلى أُمية بن أبي الصلت، وشرح ابن عقيل: ١/ ٤٧٠، رقم / ١٤٣، من دون نسبة، وشرح الأشموني: ٢/ ٤٧، رقم / ٢٧٢، ولم ينسبه العيني في شرحه لشواهد الأشموني، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٥٧، رقم / ٦٢٩.

(٣) ديوانه: ١٩٦، والبيت من قصيدة له قالها في رثاء مصعب بن الزبير، والمارقون: الخوارج، وأسلما: خذلاه، ومبعدٌ: الرجل الغريب، وحميم: الرجل الوثيق الصداقة، والشاهد فيه إثبات ألف التثنية في قوله (أسلماه) مع وجود الفاعل الظاهر (مبعدٌ وحميمُ) وهذا جارٍ على لغة (أكلوني البراغيث). وينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٣٦٧- ٣٧١، وشرح شذور الذهب: ١٧٧، رقم / ٨١، وشرح ابن عقيل: ١/ ٤٦٩، رقم / ١٤٢، وشرح الأشمونيّ: ٢/ ٤٧، رقم / ٢٧١، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٥٧، رقم / ٦٢٨ . وشرح التصريح: ١/ ٢٧٧.

نستطيعُ القولَ: إنَّ هذه اللغةَ لغة صحيحة، جاءَ عليها القرآنُ الكريمُ في بعض المواضع، وكذلك وردت هذه اللغةُ في القراءات القرآنيّة، فلا داعي لتأوّلها وحملها على وجوهٍ كثيرةٍ، وواضحٌ أنَّ هذا التأوّل والحملَ كانت الغايةُ منه إخراجَ هذه اللغةِ من القرآنِ الكريمِ، ولا سيما أنَّ هذه اللغة تأتي في إطار المحافظة على المطابقة بين الفعل والفاعل في العدد – مذكّره ومؤنّثه – «فظاهرةُ التطابقُ عمليّةٌ تكادُ تكون عمليّةً لا شعوريّةً فطريّةً ساذجةً، تتمّ في إطار المنطق والحسّ اللغويّين، أمّا ظاهرة عدم التطابق، فهي عمليّةٌ تبدو فيها الصنعةُ، ويظهر فيها عملُ العقلِ»[١].

٢. اختيار العطف على الضمير المرفوع المستتر من غير توكيده بضمير منفصل:

ذهب البصريّون إلى القول بمنع العطف على الضمير المرفوع المستتر في اختيار الكلام، إلّا بعد توكيده بضمير منفصل[٢]، فقال سيبويه: «ولا يُعطف على المرفوع المضمر إلّا في الشعر، وذلك قبيح»[٣]، ونقل أبو جعفر النحّاس (ت٣٣٨هـ) عن أكثر النحويّين قولهم بقبح العطف من دون التوكيد بضمير منفصل[٤]، وقد علّلوا ذلك بقولهم: «إنّ الضمير فاعل وهو متّصل بالفعل فصار كحرف من حروف الفعل لأنّ الفاعل لازم للفعل لا بدّ له منه ولذلك تغيّر له الفعل ... وإذا كان بمنزلة جزء منه وحرف من حروفه قبُح العطف عليه لأنّه يصير كالعطف على لفظ الفعل وعطف الاسم على الفعل ممتنع»[٥].

---

(١) دراسات في اللغة والنحو العربي، حسن عون: ٥٤.
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٤٧٥.
(٣) الكتاب: ١ / ٢٧٨ – ٢٩٨.
(٤) اعراب القرآن (النحاس): ٢ / ٢٧١.
(٥) شرح المفصل: ٣ / ٧٧.

وعلى الرغم من أنّ كثيرا من الآيات الكريمة جاء فيها الضمير المرفوع المستتر والمتّصل مؤكّدا بضمير منفصل عند العطف عليه، كما في قوله تعالى: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلاَ﴾(المائدة: ٢٤)، غير أنّه قد جاء أيضا معطوفا عليه بغير توكيده بضمير منفصل في آيات كريمة أخرى، فدلّ ذلك على ضعف ما ذهب إليه البصريّون. ومن هذه الآيات قوله تعالى: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا﴾ (الأنعام: ١٤٨)، فعطف قوله تعالى (آباؤنا) على الضمير المتّصل المرفوع (نا) من دون توكيده بضمير منفصل، و قوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ﴾(هود: ١١٢)، وقوله تعالى: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾(الرعد: ٢٣).

قال الإمام أبو جعفر الباقر عليه السلام لأحدهم: «أمّا رسول اللّه صلى الله عليه وآله فقد قال: لا يزني الزّاني و هو مؤمن، و لا يسرق السّارق و هو مؤمن، فاذهب أنت و أصحابك حيث شئت»[١]، فقوله عليه السلام: اذهب أنت وأصحابك، فعطف على الضمير المرفوع المستتر مؤكدا إيّاه بالضمير.

وأجاز الكوفيّون العطف على الضّمير المرفوع المتّصل في اختيار الكلام نحو (قمتُ وزيد)، واستشهد الكوفيّون[٢] أيضا بقوله تعالى:﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى * وَهُوَ بِالْأُفُقِ الأَعْلَى﴾(النجم: ٦-٧)، وورد هذا التركيب في الشعر العربيّ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة: [من الخفيف]

قُلْتُ إِذ أَقْبَلَتْ وَزَهْرٌ تَهَادَى
كَنِعَاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا[٣]

(١) مسند الإمام الباقر عليه السلام: ٢/ ٢٦٦-٢٦٧.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٧٤- ٤٧٥.

(٣) التخريج: البيت لعمر بن أبي ربيعة، ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٧٦، وبلا نسبة في الإنصاف: ٢/ ٧٩، والخصائص: ٢/ ٣٨٦، والكتاب: ٢/ ٣٧٩.

فعطف (زهر) على الضمير المستتر في (أقبلت) من دون توكيده بضمير منفصل.

أمّا قولهم: إنّ الفاعل لازم للفعل متّصل به وهو كحرف من حروفه، فهو أمر غير متحقِّق دائما، إذ قد ينفصل الفاعل المتّصل في أسلوب الحصر بعد (إلّا) كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلاَّ هُوَ﴾(المدّثر: ٣١).

فانفصل الضمير(هو) الذي هو فاعل للفعل (يعلم)، كما انفصل الضمير(أنا) الواقع فاعلا للفعل (قطر) في قول عمرو بن معديكرب: [من السريع]

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا
مَا قَطَرَ الفَارِسَ إلا أَنَا

هذا فضلا على أنّ العطف على الضمير لا يعني بأيّة حال العطف على الفعل كما قالوا.

قال تعالى:﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾(الزمر: ٦٧)، وإنّما جاز العطف هنا على ضمير الرّفع المتّصل لوجود الفصل بيوم القيامة، وهذا ما اشترطه البصريّون. وقد قرأ عيسى بن عمر الثقفيّ (ت ١٤٩هـ) وعاصم بن أبي الصّباح الجحدريّ (ت١٢٨هـ) بنصب (مطويّات) على أنّها حال[١]، أو منصوبة بفعل مقدَّر و(بيمينه) الخبر، فتكون (السّماوات) معطوفة على الأرض وتكون (قبضته) خبراً عن (الأرض والسّماوات)، وقد استدلّ الأخفش بهذه القراءة على جواز تقديم الحال، نحو (زيدٌ قائماً في الدّار)، إذ أعرب (والسّماوات) مبتدأ و(بيمينه) الخبر، وتقدّمت الحال على الجار والمجرور[٢].

(١) ينظر: معاني القرآن: ٢/ ٤٢٥، وتفسير البحر المحيط: ٦/ ٧٢.
(٢) ينظر: تفسير البحر المحيط:٧/ ٤٢٢.

والظاهر أنّ ما ذهب إليه الكوفيّون أرجح؛ لمجيء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب؛ نحو قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ * وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ﴾ (النّجم:٦-٧)، فعطف (هو) على الضّمير المرفوع المستكن في (استوى)، ونحو قول عمر بن أبي ربيعة الذي سبق ذكره:

قُلتُ إِذ أَقبَلَت وَزُهرٌ تَهادى
كَنِعاجِ الفَلا تَعَسَّفنَ رَملا

فعطف زهر على الضّمير المرفوع في (أقبلت)، وهذا يدلّ على جواز العطف على الضّمير المرفوع المتّصل بلا توكيد أو فاصل[١].

٣. اختيار شبه الجملة من الجارّ والمجرور نائبا عن الفاعل:

اختلف النحاة في تحديد النائب عن الفاعل إذا وقع شبه جملة (جارّ ومجرور)، فذهب البصريّون إلى أنّ الاسم المجرور وحده نائب عن الفاعل[٢]، وذهب كلّ من الكسائيّ (ت١٨٩هـ)، وهشام الضرير (ت١٩٢هـ) إلى أنّ النائب عن الفاعل هو ضمير مبهم مستتر في الفعل محتمل أن يُراد به ما يدلّ على الفعل من ضمير مصدر أو ظرف زمان أو مكان[٣]، في حين ذهب الفرّاء إلى أنّ حرف الجرّ وحده الذي ينوب عن الفاعل[٤].

إنّ اختلاف النحاة في تحديد نائب الفاعل في هذه المسألة، جعل البحث يخوض غمار الحديث فيها ويناقش ما يدور حولها، على الرغم من عدم وجود دليل

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٧٥- ٤٧٦.
(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢ / ١٩٢.
(٣) ينظر: المصدر نفسه:٢ / ١٩٢.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ١٩٢.

حاسم في القرآن الكريم يؤيّد ما ذُهب إليه، بقدر ما هي مجموعة من الأدلّة المستشهد عليها بشواهد قرآنيّة يمكنها المساعدة في تحديد نائب الفاعل إذا وقع شبه جملة (جارّ ومجرور).

ففي قوله تعالى: ﴿وَجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ﴾(الزمر: ٦٩)، أزعم أنّ شبه الجملة من الجارّ والمجرور وهي قوله تعالى (بالنبيين) وقعت نائبا عن الفاعل للفعل (جيء)، كما وقعت شبه الجملة (بالحق) نائبا عن الفاعل للفعل (قضي).

وفي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ﴾ (الشورى: ١٦)، وقعت شبه الجملة (له) نائبا عن الفاعل للفعل (استُجيب)، والدليل على ذلك، أنّ النحاة أجازوا وقوع شبه الجملة خبرا كما في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾(الفاتحة:٢) فشبه الجملة من الجار والمجرور وهو قوله تعالى (لله) وقعت خبرا للمبتدأ الذي هو قوله تعالى (الحمد)، ووقوعها صفة كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلاَنِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ (المائدة: ٢٣)، فشبه الجملة من الجار والمجرور وهي قوله تعالى (من الذين) وقعت صفة لقوله تعالى (رجلان)، وحالا كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلأُ مِنْ قَوْمِهِ﴾(الأعراف: ٦٠)، فشبه الجملة من الجار والمجرور وهي قوله تعالى (من قومه) وقعت حالا لقوله تعالى (الملأ)، ومفعولا به كما في قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾(الإسراء: ١)، فشبه الجملة من الجارّ والمجرور وهي قوله تعالى (بعبده) وقعت مفعولا به للفعل (أسرى)، فعلى هذا يمكن أن تقع نائبا عن الفاعل أيضا.

قال تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ (الحج: ٣٩)، وقال: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا﴾ (الأعراف: ١٤٩).

وقال أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام: «اللَّهُمَّ إِلَيْكَ أَفْضَتِ اَلْقُلُوبُ وَمُدَّتِ اَلْأَعْنَاقُ وَ شَخَصَتِ اَلْأَبْصَارُ وَ نُقِلَتِ اَلْأَقْدَامُ وَأُنْضِيَتِ اَلْأَبْدَانُ اللَّهُمَّ قَدْ صَرَّحَ مَكْنُونُ اَلشَّنَآنِ وَ جَاشَتْ مَرَاجِلُ اَلْأَضْغَانِ اللَّهُمَّ إِنَّا نَشْكُو إِلَيْكَ غَيْبَةَ نَبِيِّنَا وَكَثْرَةَ عَدُوِّنَا وَ تَشَتُّتَ أَهْوَائِنَا رَبَّنَا اِفْتَحْ بَيْنَنَا وَ بَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَ أَنْتَ خَيْرُ اَلْفَاتِحِينَ»[١]، قال ابن أبي الحديد (ت٦٥٦هـ): «أفضت القلوب: أي دنت وقربت، ومنه أفضى الرجل إلى امرأته أي غشيها، ويجوز أن يكون (أفضت) أي بسرّها فحذف المفعول»[٢]، فابن أبي الحديد يقرّر أنّ هذا الفعل في أحد احتمالين: متعدّ بـ (إلى) فحسب، وفي الاحتمال الثاني يثبت له مفعولا محذوفا وهو مجرور بحرف الجر أيضا.

وذكر ابن فارس (ت٣٩٥هـ): أفضى إلى فلان بسرّه إفضاء[٣]. وممّا تقدّم يتبينّ أنّ الاحتمالين اللذين ذكرهما الشارح ممكنان، وما تقدّم في قوله إليك قربت القلوب، وقول غيره وصلت وانتهت من دون الجارّ والمجرور مقبول ومعقول ويستقيم به الكلام، وقوله: بحذف المفعول المتكوّن من الجارّ والمجرور يستقيم به المعنى أيضا، وهو وارد في اللغة وهو أقرب من الوجه السابق؛ لأنّه المتبادر من كلام أمير المؤمنين[٤].

قال الإمام الصادق عليه السلام: «ثُمّ يخرج رجل في موكب في مثل جميع مواكب من كان قبله سبعين ضعفا حوله الملائكة قد صفّت أجنحتها و النور أمامهم فيَمُدّ إليه أهل الجنّة أعناقهم فيقولون من هذا الذي قد أذن له على اللّه فتقول الملائكة هذا

(١) شرح نهج البلاغة ابن أبي الحديد: ١٥/ ١١٢.
(٢) المصدر نفسه: ١٥/ ١١٢.
(٣) ينظر: مقاييس اللغة: ٤/ ٥٠٨.
(٤) ينظر: المباحث النحوية في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٨٨.

المصطفى بالوحي المؤتمن على الرسالة سيّد ولد آدم هذا النبيّ محمّد صلّى اللّه عليه و على أهل بيته و سلّم كثيرا قد أذن له على اللّه»[١].

أهمّ شروط المجرور لينوب عن الفاعل أن يكون حرف الجرّ متصرِّفًا، ومعنى التصرُّف أن يَجرّ حرف الجرّ كلّ الأسماء ظاهرة ومضمرة، فلا يختصّ ببعضها من دون بعض، فهناك نوعان من حروف الجرّ:

الأولى: حروف الجرّ المتصرِّفة، وهي (مِن وفي وإلى وعلى وعن واللام والباء).

الأخرى: حروف الجرّ غير المتصرِّفة، نحو: (مذ ومنذ) الملازمين لجرّ الزمان، و(رُبّ) فهي خاصّة بالنكرات، و(خلا وعدا وحاشا) فهي خاصّة بالمستثنى، وحروف القسم الملازمة لجرّ المقسم به (الباء والواو والتاء). ومن شروط حرف الجرّ (المتصرِّف غير المختصّ) لينوب مجروره عن الفاعل ألّا يدلّ حرف الجرّ على التعليل كاللام والباء ومن. قال الفرزدق:

يُغضي حياءً ويُغضى من مهابته
فما يُكلَّمُ إلّا حين يبتسم[٢]

ويبدو أنّ النحاة منعوا أن تكون شبه الجملة نائبا عن الفاعل حملا على الجملة التي منعوا أيضا مجيأها نائبا عن الفاعل، لكن لمّا تمّ ترجيح مجيء النائب عن الفاعل جملة في المسألة السابقة، لم يبق عائق أمام قبول الفكرة القائلة بجواز نيابة شبه الجملة من الجارّ والمجرور عن الفاعل.

---

(١) مسند الإمام الصادق عليه السلام: ٢٠/ ٣٢٥.

(٢) التخريج: البيت للحزين الكنانّي (عمرو بن عبد وهيب) في مغني اللبيب: ١/ ٣٢٠، وبلا نسبة في شرح المفصل: ٢/ ٥٣ .

وقد سبق إلى القول بذلك كلّ من ابن جنّي[١] (ت٣٩٢هـ)، وابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، والصّيمريّ (ت٥٤١هـ)، ولم يكن ابن مالك بعد ذلك هو الوحيد الذي قال بوقوع شبه الجملة من الجارّ والمجرور نائبا عن الفاعل كما زعم ذلك أبو حيّان[٢]، وقد سبقه كلّ هؤلاء الأعلام، ويضاف إليهم ابن فلاح النحويّ[٣] (ت٦٨٠هـ) وهو من معاصري ابن مالك.

٤. اختيار مجيء الحال من المضاف إليه:

زعم عدد من النحاة عدم جواز مجيء الحال من المضاف إليه، ومن هؤلاء النحاة ابن الأنباريّ[٤]، وأبو حيّان، وضعّفه بعضهم ومنهم ابن الشجريّ[٥] (ت٥٤٢هـ)، واحتجّوا لذلك بأن قالوا: إنّما لم يجز مجيء الحال من المضاف إليه لِما تقرّر من أنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها وعامل المضاف إليه اللام أو الإضافة وكلاهما لا يصلح أن يعمل في الحال.

وأجازه غيرهم بشرط أن يكون المضاف ممّا يصحّ عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما[٦]، وجوّزه الأخفش (ت٢١٥هـ) وابن مالك إن كان المضاف جزءا من المضاف إليه أو كجزئه[٧]، وعليه ابن هشام (ت٧٦١هـ) وابن عقيل أيضا (ت٧٩٦هـ)[٨]، وردّ هذا الكلام الأخير أبو حيّان؛ لأنّه قد تقرّر أنّ

(١) ينظر: اللمع في العربية: ٢ / ١٩٢.
(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢ / ١٩٢.
(٣) ينظر: المغني في النحو: ٢ / ٢١٥.
(٤) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١ / ١٢٥.
(٥) ينظر: الأمالي الشجريّة: ٢ / (٣٢٨ - ٣٢٩).
(٦) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٣٢٤ - ٣٢٥، وشرح شذور الذهب: ٣١٦ ٣٢١.
(٧) ينظر: همع الهوامع: ٢/ ٣٠٥.
(٨) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٣٢٤ - ٣٢٥، وشرح شذور الذهب: ٣١٦.

العامل في الحال وصاحبها واحد وعامل المضاف إليه اللام والإضافة[١]، وعلى هذا فسيبويه عنده الجواز المطلق لأنّه يُجوِّز اختلاف العامل في الحال وصاحبها[٢].

وعليه ذكر النحاة أنّ صاحب الحال لا يكون مضافًا إليه إلّا في ثلاثة مواضع:

الأوّل: أن يقتضي المضاف العمل في الحال، ذكر ابن مالك في شرحَي التسهيل والكافية: أنّ ذلك جائز بلا خلاف[٣]، ومعناه أن يكون جاريا مجرى الفعل في كونه مصدرا، أو اسم فاعل، كقوله عزّ وجلّ: ﴿إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾ (المائدة: ٤٨)، ومثله قولك: (أعجبني ضرب هند قائمة)، و (أنا ضارب هند قاعدة)، فـ (ضرب) و(ضارب) يقتضيان العمل في الحال؛ لأنّ الحال لا يعمل فيها إلّا فعل، أو ما في معناه.

الثّاني: أن يكون المضاف جزءا من المضاف إليه كقوله عزّ وجلّ: ﴿وَنَزَعْنا ما فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْواناً﴾(الحجر: ٤٧)، فالصّدور بعض ما أضيف إليه.

الثّالث: أن يكون المضاف مثل جزء المضاف إليه في صحّة الاستغناء به عن الأوّل، كقوله عزّ وجلّ: ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْراهِيمَ حَنِيفاً﴾(آل عمران: ٩٥)؛ لصحّة: فاتّبعوا إبراهيم. فلو كان المضاف إليه غير ما ذكر لم يجز إتيان الحال منه، نحو «جاء غلام هند قائمة» و ادّعى ابن مالك في شرح التسهيل الاتّفاق على منع مجيء الحال من المضاف إليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة، وتابعه على ذلك ولده في شرحه. قال الأشمونيّ: «وفيما ادّعياه نظر فإنّ مذهب الفارسيّ الجواز، وممّن نقله

(١) ينظر: همع الهوامع: ٢/ ٣٠٥.
(٢) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٢٢- ١٢٣.
(٣) ينظر: شرح الكافية لابن مالك: ٢ / ٧٥٠، وشرح الأشمونّي: ٢ / ١٧٩.

عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجريّ في أماليه»[١]، وقال السيوطيّ (ت٩١١هـ): «وجوز بعض البصريين، وصاحب البسيط مجيء الحال من المضاف إليه مطلقا»[٢]، وقال صاحب البديع: إنّه قليل[٣]، وإنّما جاز ذلك في المواضع المذكورة من دون غيرها، بناء على أنّ الحال لا يعمل فيها إلّا الفعل، أو ما في معناه،)(وأنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها. فإذا كان المضاف مصدرا أو اسم فاعل ـ فلا إشكال في أنّه هو العامل في صاحب الحال وفي الحال معا، وإذا كان المضاف بعض ما أضيف إليه، أو مثل بعضه ـ صار الأوّل ملغًى، للاستغناء عنه، وصار العامل فيه في التّقدير عاملا في المضاف إليه. فـ «الهاء» في «صدورهم» معمولة للاستقرار، و «إبراهيم» معمول لـ «اتّبعوا»»[٤].

قال الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام: «أَمَّا اللَّيْلَ فَصَافُّونَ أَقْدَامَهُمْ، تَالِينَ لأَجْزَاءِ الْقُرْآنِ يُرَتِّلُونَهَا تَرْتِيلاً»[٥]، قال ابن أبي الحديد: «قوله: «تالين»، منصوب على أنّه حال، إمّا من الضمير المرفوع بالفاعليّة في «صافّون» أو من الضمير المجرور بالاضافة في: «أقدامهم»»[٦] واقتصر الراونديّ على أنّه حال من الضمير في (صافّون)[٧]، وأجاز الخوئيّ (ت١٣٢٦هـ) الأمرين كما فعل الشارح أي أن يكون

(١) شرح الأشمونّي على ألفيّة ابن مالك: ٢ / ٢١.
(٢) همع الهوامع: ٤ / ٢٣.
(٣) ينظر: شرح الأشمونّي: ٢ / ١٧٩، وهمع الهوامع: ٤ / ٢٣، وشرح ابن الناظم: ٣٢٧، وارتشاف الضرب: ٢ / ٤٣٨.
(٤) شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: ١/ ٤١٤.
(٥) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ١٠/ ١٣٣.
(٦) المصدر نفسه: ١٠/ ١٤٢.
(٧) ينظر: منهاج البراعة، الراوندي: ٢/ ٢٧٨.

حالا من الضمير المرفوع أو المجرور لكنّه قال: والأوّل أولى[١].

والواقع أنّ الأمرين جائزان فأنْ يكون حالا من الضمير المرفوع في (صافّون) لا مانع له على الإطلاق، وأمّا أن يكون حالا من الضمير المجرور المضاف إليه في (أقدامهم) فقد تحقّق فيه الشرط الذي اشترطه الأخفش وابن مالك وغيرهم، فإنّ المضاف جزء من المضاف إليه فالأقدام جزء من أصحابها فيجوز أيضا، وأمّا قول الخوئيّ (الأوّل أولى)، فقد جاء بناء على منع أبي حيّان أن يكون الحال من المضاف إليه وإن كان المضاف جزءا منه كما تقدّم[٢]، وتجويز الشارح الأمرين يدلّ على أنّه يذهب مذهب الأخفش[٣] في جواز ذلك وعليه أغلب المتأخّرين[٤].

٥. اختيار تقديم الحال على صاحبها المجرور:

منع أكثر النحويّين تقديم الحال على صاحبها المجرور، وقد نسب بعضهم هذا القول إلى سيبويه والبصريّين[٥] ؛ لأنّ العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال والعامل في صاحبها هو الحرف المعلِّق بالفعل فصار كالشيء الواحد، فتقديمها على الجارّ يفصل بين الفعل والحرف ولأنّ حرف الجرّ لا تصرُّف له وهو العامل في صاحب الحال وليس له معنى يعمل به فامتنع (مررت قائماً بزيد) وهو رأي الجمهور[٦]، في حين نُسب للكوفيّين تجويزهم تقديم الحال، شرط أن يكون صاحبها

---

(١) ينظر: منهاج البراعة، الخوئي: ١٢/ ١١٣.
(٢) ينظر: همع الهوامع: ٢/ ٣٠٥.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٣٠٥.
(٤) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٢٢٤ – ٢٢٥، وشرح شذور الذهب: ٣١٦، وشرح ابن عقيل: ١/ ٦٤٣ – ٦٤٦، وهمع الهوامع: ٢/ ٣٠٥ . المباحث النحوية في نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٣٥.
(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١ / ٣٣١.
(٦) أوضح المسالك: ٢/ ٣١٩.

المجرور ضميرا أو أن تكون الحال المتقدّمة جملة فعليّة[١]، وأجازه ابن مالك فقال:

وسبقَ حالٍ ما بحرفٍ جُرَّ قدْ
أبَوْ ولا أمنعُهُ فقدْ وردْ

وهو قول ابن كيسان (ت٢٩٩هـ) والفارسيّ (ت٣٧٧هـ) وابن جني وابن برهان (ت٥١٨هـ) وأبو حيّان وغيرهم، لورود السماع به كقول الشاعر:

لئن كان بردُ الماءِ هيمانَ صاديًا
إليَّ حبيبًا إنَّها لحبيبُ[٢]

وقول الشاعر:

فإنْ تَكُ أذْوادٌ أُخِذْنَ ونِسْوَةٌ
فلَمْ يَذْهَبُوا فِرْغاً بقَتْلِ حِبَالِ

وقيل في البيت الأخير أنّ الحال من الفاعل في (فلن يذهبوا)[٣]؛ وقال أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام: «وَجعَلَ جَزَاءَهُمْ عَلَيْهِ مُضَاعَفَةَ الثَّوَابِ تَفَضُّلاً مِنْهُ، وَتَوَسُّعاً بِمَا هُوَ مِنَ الْمَزِيدِ أَهْلُهُ»[٤]، قال ابن أبي الحديد: ««بما هو من المزيد أهله» أي بما هو أهله من المزيد فقدّم الجارّ والمجرور وموضعه نصب على الحال وفيه دلالة على أنّ حال المجرور تتقدّم عليه كما قال الشاعر:

لئنْ كان بردُ الماءِ حرّانَ صاديًا
إليَّ حبيبًا إنَّها لحبيبُ»[٥]

---

(١) ينظر: حاشية الصبّان: ٢ / ١٧٨.
(٢) ينظر: البحر المحيط: ٧/ ٢٦٩، وأوضح المسالك: ٢/ ٣٢١، وشرح ابن عقيل: ١/ ٦٤١.
(٣) ينظر: اللباب: ١/ ٢٩٢.
(٤) شرح نهج البلاغة، الشارح: ١١/ ٨٨.
(٥) المصدر نفسه: ١١/ ٩١.

قال السرخسيّ (عاش في القرن السادس الهجريّ) في أعلام نهج البلاغة: «كما هو أهله وذلك لعدله وجوده وكرمه ومنِّه وفضله»[١] وقال الراونديّ (ت٥٧٣هـ) صاحب منهاج البراعة: «تقديره، بما هو تعالى أهله ومستحقَّه من زيادة التفضُّل»[٢]، وذكر الخوئيّ أنّ (توسُّعًا) منصوب على المفعول لأجله، و(ما) موصولة وجملة (هو أهله) مبتدأ وخبر صلة (ما) ومن المزيد بيان لـ(ما)[٣]؛ وقال محمّد جواد مغنية (ت ١٤٠٠هـ): ««من المزيد» متعلق بـ «توسّعا»»[٤].

وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾(سبأ: ٢٨)، (كافّة) حال متقدِّمة على صاحبها الجارّ والمجرور (للناس). ونقل الإمام زين العابدين (ت ٩٥هـ) عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «أرسِلتُ كافّة إلى الأبيض و الأسود و الأحمر و العربيّ و العجميّ»[٥].

وللوقوف على حقيقة لفظة (كافّة)، وبأيّ معنًى وردت في القرآن الكريم في غير الآية الكريمة المذكورة آنفا، لا بدّ من تتبُّع ورودها فيه، فقد وردت هذه اللفظة أربع مرّات على النحو الآتي:

قال تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾(البقرة: ٢٠٨)، وقال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾(التوبة: ٣٦)، وفي هذه الآية الشريفة وردت مرّتين. وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً﴾(التوبة: ١٢٢).

---

(١) أعلام نهج البلاغة: ١٨٣.

(٢) منهاج البراعة، الراوندي: ٢/ ٣٥٤.

(٣) ينظر: منهاج البراعة، الخوئي: ١٤/ ١٢٣.

(٤) في ظلال نهج البلاغة: ٣/ ٣٦٧، المباحث النحويّة في نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٣٥.

(٥) مسند الامام السجاد: ١/ ٢٠٩.

فقد أجمع المفسّرون الذين اطّلعت على تفاسيرهم على أنّ لفظة (كافّة) وردت في كلّ تلك الآيات الكريمة بمعنى (جميعا)[١]، وإذا كان هذا رأي المفسرّين، فإنّ رأي اللغويّين لم يكن مختلفا عن رأيهم، فقد قال الجوهريّ (ت٣٩٣هـ): «الكافّة الجميع من الناس، يُقال لقيتهم كافّة، أي: كلّهم»[٢]، وقال ابن منظور(ت ٧١١هـ): «الكافّة: الجماعة، وقيل الجماعة من الناس»[٣]، وقال الزبيديّ (ت ١٢٠٥هـ): «جاء الناس كافّة: أي كلّهم»[٤] .

وهكذا فقد أجمع هؤلاء المفسّرون واللغويّون على أنّ لفظة (كافّة) في القرآن الكريم وفي اللغة جاءت بمعنى (جميع أو كلّ)، وهو أمر يرجّح ما ذهب إليه البحث من قبلُ من أنّ (كافّة) في قوله تعالى «وما أرسلناك إلّا كافّة للناس» جاءت بمعنى (جميعا)، وهذا يعني أنّها وقعت حالا من (الناس) وليس من الضمير (الكاف) كما ذهب إلى ذلك كلّ من الزجّاج (ت٣١١هـ) والعكبريّ (ت٦١٦هـ).

وقد سبق إلى القول بجواز تقديم الحال على صاحبها المجرور جمع من النحاة منهم أبو عليّ الفارسيّ[٥]، وابن كيسان[٦]، وابن مالك، وصحّحه أبو حيّان[٧]، مستشهدين بالآية الكريمة وبما جاء في الشعر العربيّ، ومنه قول الشاعر: [من الخفيف]

---

(١) ينظر: التبيان: ٢ / ١٨٦ و٥ / ٢١٤ – ٢١٥، والبحر المحيط: ٢ / ١٠٩ و٥ / ١١٣ – ١١٤، وروح المعاني: ١٠ / ٩٢ و ١١ / ٤٨ و الميزان: ٢ / ١٠١ و ٩ / ٢٧٠ و ٩ / ٤٠٣.

(٢) الصحاح، (مادّة: كفف): ١٠٠٥ .

(٣) لسان العرب، (مادّة: كفف): ٩ / ٣٠٥ .

(٤) تاج العروس، (مادّة: كفف): ٦ / ٢٣٥ .

(٥) ينظر: حاشية الصبّان: ٢ / ١٧٦.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ١٧٦.

(٧) ينظر: البحر المحيط: ٧ / ٢٨١.

غَـافِـلا تَـعْـرِضُ المَـنِـيَّـةُ لِـلْـمَـرْءِ
فَـيُـدْعَـى وَلاتَ حِـينَ إِبَـاءُ[1]

فجاءت الحال وهي (غافلا) متقدِّمة على صاحبها المجرور وهو (المرء).

وقول المعلوط القريعيّ: [من الطويل]

إِذَا المَـرْءُ أَعْـيَـتْـهُ المَـذَاهِـبُ نَـاشِـئـاً
فَـمَـطْـلَـبُـهَـا كَـهْـلاً عَـلَـيْـهِ شَـدِيـدُ

فتقدَّمت الحال وهي (كهلا) على صاحبها المجرور وهو الضمير (الهاء) في (عليه).

وقد أضعفت الآية الكريمة والبيت الأوّل دعوى الكوفيّين الذين اشترطوا أن يكون صاحب الحال ضميرا إذا أريد تقديم الحال على صاحبها المجرور، كما أضعِفت من قبلُ دعوى البصريّين الذين منعوا تقديم الحال على صاحبها المجرور ظاهرا كان أو ضميرا.

٦. اختيار العطف على الضمير البارز المجرور من غير إعادة حرف الجرّ:

منع البصريّون[2]، والكسائيّ[3] من الكوفيّين، العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارّ، مثل (مررت بك وبزيد)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾(فصلت: ١١)، وقوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾(المؤمنون: ٢٢)، واحتجّوا لذلك بأمرين[4]:

أحدهما: أنّ ضمير الجرّ يشبه التنوين ويعاقبه في الإضافة، فلا يجوز العطف

(١) حاشية الصبّان: ٢ / ١٧٦. (لم أجد قائله).
(٢) إعراب القرآن (النحاس): ٢ / ١٩٢، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١٧٤.
(٣) معاني القرآن، الفراء: ١ / ٢٥٢.
(٤) ينظر: شرح الجمل: ١ / ٢٤٣.

عليه كما لا يجوز العطف على التنوين.

الآخر: أنّ حقّ المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كلّ واحد منهما محلّ الآخر، وضمير الجرّ غير صالح لحلوله محلّ ما يعطف عليه، فامتنع العطف عليه إلّا مع إعادة الجارّ.

وأجاز الكوفيّون العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الخافض، وخرّجوا عليه قراءة حمزة (ت١٥٦هـ): ﴿وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ (النساء: ١)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (البقرة:٢١٧).

قال أبو البركات الأنباريّ: «أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا: الدليل على أنّه يجوز أنّه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب، قال تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾(النساء: ١٢٧)، فـ (ما): في موضع خفض لأنّه عطف على الضمير المخفوض في «فيهن»»[١]، وأورد حجّة البصريّين على ضعف رأي الكوفيّين بقولهم: «إنّما قلنا إنّه لا يجوز، وذلك لأنّ الجارّ مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور - والضمير إذا كان مجرورًا اتّصل بالجار، ولم ينفصل منه، ولهذا لا يكون إلّا متّصلاً، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب - فكأنّك قد عطفت الاسم على الحرف الجارّ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز»[٢] ووافق الأنباريّ البصريّين فيما ذهبوا إليه[٣].

ومن ذلك قول الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام: «فإن أبيتم إلّا أن تزعموا أنّي أخطأت وضلَلتُ، فلمَ تُضلّلون عامّة أمّة محمّد صلى الله عليه وآله، بضلالي، وتأخذونهم بخطئي

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٦٣ (مسألة ٦٥).
(٢) ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٤٦٦ (مسألة ٦٥).
(٣) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٦٧.

وتكفِّرونهم بذنوبي؟! سيوفكم على عواتقكم تضعونها مواضعَ البُرَءَةِ والسّقم، وتخلِطون من أذنب بمن لم يذنب، وقد علمتم أنّ رسول اللّهﷺ، رجم الزّاني المحصَن ثمّ صلّى عليه، ثمّ ورَّثَه أهلَه، وقتل القاتل وورّث ميراثه أهلَه، وقطع السّارق وجلد الزّاني غير المحصَن ثمّ قسم عليهما من الفيء، ونكحا المسلمات فأخذهم رسول اللّهﷺ، بذنوبهم، وأقام حقّ اللّه فيهم، ولم يمنعهم سهمهم من الإسلام، ولم يُخرِج أسماءهم من بين أهله. ثمّ أنتم شرار النّاس، ومن رمى به الشّيطان مراميه، وضرب به تيهه. وسيهلك فيّ صنفان: محبٌّ مفرط يذهب به الحبّ إلى غير الحقّ، ومبغض مفرط يذهب به البغض إلى غير الحقّ، وخير النّاس فيّ حالا النّمط الأوسط فالزموه، والزموا السّواد الأعظم، فإنّ يد اللّه على الجماعة»[1].

فقد عطف عليه السلام (آله) على الضمير المجرور في قوله (عليه) من دون أن يُعيد حرف الجرّ.

ومنه أيضا ما نقله أبو حيّان عن بعض العرب: «ما فيها غيرُهُ وفرسِه»[2]. فعطف (فرسه) على الضمير المجرور بالإضافة من دون أن يُعيد الجارّ.

ومن الشعر قول الشاعر:

أَكُرُّ عَلى الكَتِيبَةِ لا أُبَالِي
أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا[3]

فعطف (سواها) على الضمير المجرور في (فيها) من دون أن يُعيد حرف الجرّ.

وكذلك قول الآخر:

---

(١) نهج البلاغة: ٢/ ١١.

(٢) البحر المحيط: ٢ / ١٤٧.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٤٦٤. (لم أجد قائله)

الـيَـومَ قَـرّبْـتَ تَهْـجُـونَـا وَتَـشْـتُـمُـنَـا
فَـاذهَـبْ فَـمَـا بِـكَ وَالأيّـامِ مـن عَـتَـبِ[1]

فعطف (الأيّام) على الضمير المجرور في (بك) من دون أن يُعيد حرف الجرّ.

٧. اختيار (مِن) لابتداء الغاية في الزمان:

اختلف النحاة البصريّون والكوفيّون في مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانيّة، لكنّهم لم يختلفوا في مجيئها لابتداء الغاية المكانيّة، فذكر أبو سعيد السيرافيّ وأبو البركات الأنباريّ أنّ البصريّين ذهبوا إلى أنّ (من) لا تكون لابتداء الغاية الزمانيّة[2]، وقد ألزمهم بذلك سيبويه في الكتاب[3]، وتابعه ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)[4]، وذهب الكوفيّون إلى أنّها تأتي لابتداء الغاية الزمانيّة كما تأتي لابتداء الغاية المكانيّة[5].

وقد ذكر ابن الناظم (ت٦٨٦هـ) مذهب الفريقين البصريّين والكوفيّين وشايع ما ذهب إليه الكوفيّون قائلا: «قد تجيء لابتداء الغاية في الزمان نحو قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ وقول الشاعر يصف سيوفًا:

تخـيرن مـن أزمـان يـوم حـليـمـة
إلى الـيـوم قـد جـرّبـن كـلّ الـتـجـارب

و مذهب البصريّين أنّ (من) حقيقة في ابتداء الغاية في المكان و إنْ استعملت

(١) حاشية الصبّان: ٣ / ١١٤. التخريج: البيت بلا نسبة في الكتاب: ٢/ ٣٨٢، واللمع في العربية ص١٨٥، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٦٤، وشرح المفصل: ٣/ ٧٨- ٧٩، والمقرب ١/ ٢٣٤، والمقاصد النحويّة: ٤/ ١٦٣، وهمع الهوامع: ٢/ ١٣٩.
(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١ / ١٦٦، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٦٦.
(٣) ينظر: الكتاب: ٤ / ٢٢٤.
(٤) ينظر: شرح الجمل: ١ / ٤٨٩.
(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٤١٩-٤٢٠، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٦٦.

في ابتداء الغاية في الزمان فمجاز، و لذلك تسمعهم يقولون في مثل قوله تعالى ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ تقديره من تأسيس أوّل يوم»[١] .

ونظنّ أنّ ما ذهب إليه الكوفيّون أولى وأجدى ممّا ذهب إليه البصريّون لانسجامه مع منطق اللغة بعيدا عن التأويل والتعسّف اللذين أرهقوا بهما كاهل النحو. ويجدر بنا أن نذكر هنا أن ليس الكوفيّون وحدهم ذهبوا إلى ذلك بل نجد أنّ ذلك جائز عند طائفة من النحاة البصريّين، وقد ذكرهم ابن هشام في المغني كالمبرّد (ت ٢٨٥هـ) وابن درستويه (ت٣٤٧هـ)، قال ابن هشام: «قال الكوفيّون والأخفش والمبرّد وابن درستويه وفي الزمان أيضاً بدليل (من أوّل يوم)، وفي الحديث (فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة)، وقال النابغة:

تخيّرن من أزمان يوم حليمة
إلى يوم قد جرّبن كلّ التجارب»[٢]

وكذا ذكر السهيليّ (ت٥٨١هـ) في كتابه الروض الآنف، قائلا: «وليس يحتاج في قوله: (من أوّل يوم) إلى إضمار كما قرّره بعض النحاة: من تأسيس أوّل يوم، فراراً من دخول (من) عن الزمان، ولو لَفَظَ بالتأسيس لكان معناه: من وقت تأسيس أوّل يوم، فإضماره للتأسيس لا يفيد شيئا، و (من) تدخل عن الزمان وغيره، ففي التنزيل: (من قبل ومن بعد) والقبل والبعد زمان، وفي الحديث: «ما من دابة إلّا وهي مُصِيخَة يوم الجمعة من حين تطلع الشمس إلى أن تغرب»»[٣].

إن مشايعة ابن الناظم للنحاة الكوفيّين، وما ذهب إليه بعض البصريّين لهو

(١) شرح ابن الناظم: ١٤١.
(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٢/ ١٢٣.
(٣) الروض الآنف: ٢/ ١٢.

خير دليل على مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانيّة بعيدا عن التأويل، زيادة على تأييد النحاة المحدثين لهذا الرأي السديد، فقد أورده الشيخ محمّد عبد الخالق عظيمة (ت١٤٠٤هـ) في كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم[١]، كذا جوّز الدكتور فاضل السامرائيّ مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانيّة، قال: «وعند الكوفيّين وجماعة أنّها تكون لابتداء غاية الزمان وغيره واستدلّوا بقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ وفي الحديث (فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة)، والبصريّون يتأوّلون ذلك، والأرجح أنّها تكون للزمان وغيره»[٢].

قال أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام: «وَاحْذَرْ أَنْ يُصِيبَكَ اللهُ مِنْهُ بِعَاجِلِ قَارِعَة»[٣]، قال ابن أبي الحديد: «الضمير في(منه) راجع إلى الله تعالى، و(من) لابتداء الغاية. وقال الراونديّ: منه، أي من البهتان الذي أتيته، أي من أجله، و(من) للتعليل، وهذا بعيد وخلاف الظاهر»[٤]؛ ونصّ كلام الراونديّ: «فمعنى (منه) من أجل ذلك البهتان الذي وضعته عليّ من قتل عثمان، وليست (من) هذه للتبيين ولا للتبعيض، وإنّما هي بمعنى [من] أجل ذلك كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ﴾ (الأنعام: ٩٩) أي: قنوان دانية من النخل من أجل طلعها»[٥] ؛ واكتفى الخوئيّ بنقل كلام ابن أبي الحديد وردّه على الراونديّ[٦]، وكلام ابن أبي الحديد أقرب من كلام الراونديّ؛ لأنّ البلاغة تقتضي أنّ الضمير عائد لله فـ (من) لابتداء الغاية[٧].

(١) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأوّل: ٣/ ٢٧٥.
(٢) معاني النحو: ٣/ ٦٥-٦٦.
(٣) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ١٧/ ١٣٧.
(٤) المصدر نفسه: ١٧/ ١٣٦.
(٥) منهاج البراعة، الراوندي: ٣/ ٢١٥، والكلمة بين معقوفتين لا يتم المعنى إلاّ بها.
(٦) ينظر: منهاج البراعة، الخوئي: ٢٠/ ٣٣١.
(٧) ينظر: المباحث النحويّة في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، سجاد القصير: ١٨٨.

روى الكلينيّ (ت٣٢٩هـ) بإسناده عن أبي جعفر الباقر عليه السلام أنّه قال: «أمّا الأنبياء و الرسل عليهم السلام فلا شكّ و لا بدّ لمن سواهم من أوّل يوم خُلقت فيه الأرض إلى آخر فناء الدنيا أن تكون على أهل الأرض حجّة ينزل ذلك في تلك اللّيلة إلى من أحبّ من عباده، و أيم اللّه لقد نزل الروح و الملائكة بالأمر في ليلة القدر على آدم و أيم اللّه ما مات آدم إلّا و له وصّي و كلّ من بعد آدم من الأنبياء قد آتاه الأمر فيها و وضع لوصيّه من بعده»[١].

قوله عليه السلام: (من أوّل يوم خُلقت فيه الأرض).

وجاءت أيضا في كلام العرب وشعرهم، فمن كلامهم قول أنس بن مالك: «فمُطِرنا من الجُمُعةِ إلى الجمعةِ»[٢]، ومن الشعر قول الحصين بن الحمام المرّيّ: [من الطويل]

مِنَ الصُّبحِ حَتّى تَغْرِبَ الشَّمْسُ لا تَرَى
مِنَ القَوْمِ إلّا خارِجِيًّا مُسَوَّمَا

فأدخل (من) على الصبح وهو زمان. وكذلك قول القحيف العقيليّ:

[من الطويل]

أَتَعْرِفُ أم لا رَسْمَ دَارٍ مُعَطَّلا
مِنَ العَامِ تَلْقَاهُ وَمِن عامِ أوّلا

فأدخل (من) على عام وهو زمان، وهذا عين ما فعله زهير، عندما أدخل (من) على (حجج و شهر) في قوله: [من الكامل]

---

(١) الكافي: ١/ ٢٥٠، وينظر: مسند الإمام الباقر (عليه السلام): ٣/ ٣٥٢.
(٢) صحيح البخاريّ: ١ / ١٨١.

لَمِنِ الدِيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ
أَقْوَيْنَ من حِجَجٍ وَمِنْ شَهْرِ

وقد استشهد ابن عصفور وحده بأربعة أبيات غير الشواهد القرآنيّة على مجيء (من) لابتداء الغاية في الزمان، ثُمّ ختم ذلك بقوله: «والصحيح أنّ هذا لم يكثر كثرة توجب القياس بل لم يجيء من ذلك إلّا هذا الذي ذكرناه، إذ لا بال له إن كان شذّ فلذلك وجب تأويله»[1].

فابن عصفور لا يرى في الكثير من الشواهد القرآنيّة والشعريّة مسوّغا لأن يُجوّز مجيء (من) لابتداء الغاية في الزمان، في حين جوّز في موضع آخر مجيء صيغة (ما أضيعه لكذا)، مستندا إلى شاهد شعريّ واحد، إذ قال: «والدليل على جواز ما أضيعه لكذا، قول ذي الرمّة: [من الطويل]

وَمَا شَنَّتَا خَرْقَاءَ وَاهِيَةَ الكُلى
سَقَى بِهِما سَاقٍ وَلَمّا تَبَلّلا
بِأَضْيَعَ مِن عَيْنَيْكِ لِلمَاءِ كُلّمَا
تَوَهَّمْتُ رَبْعًا أو تَذَكَّرْتُ مَنْزِلا»[2]

وبعدُ فمن الواضح الجليّ أنّ (من) تأتي لابتداء الغاية في الزمان، كما تأتي لابتداء الغاية في المكان، وأيّ زعم غير هذا يعدّ ضربا من ضروب التكلّف والتعسّف اللذين لا مسوّغ لهما أبدًا، إذ يكفي لإقراره أنّه ورد في كتاب الله العزيز، وكلام العرب وشعرهم.

---

(١) شرح الجمل: ١ / ٤٨٩.
(٢) المصدر نفسه: ١ / ٥٨٠. (لم أجد البيتين في ديوان ذي الرّمة).

٨. اختيار الغريب من الألفاظ:

من شروط فصاحة اللفظة المستعملة في الكلام أنْ تكون مألوفة غير وحشيّة غريبة[١]، حتَّى يسهل على المتلقّي فهمها وإدراكها من غير أنْ تشوب ذهنه غرابتها أو يكدّ لمعرفة معناها، «ويُعدّ ابن المقفّع (ت١٤٢هـ) من أوائل من نبّه الكتّاب إلى أهمّيّة تجنُّب الغريب والمتوعّر من الألفاظ»[٢]، وقد أكّد الباقلانّي (ت٤٠٣هـ) «أنَّ الكلام موضوع للإبانة عن الأغراض التي في النفوس وإذا كان كذلك وجب أنْ يتخيَّر من اللفظ ما كان أقرب إلى الدَّلالة على المراد، وأوضح في الإبانة عن المعنى المطلوب، ولم يكن مستكره المطلَع على الإذن، ومستنكر المورد على النفس، حتّى يتأبَّى بغرابته في اللفظ عن الأفهام أو يمتنع بتعويص معناه عن الإبانة»[٣].

وعلى الرَّغم من التعارض القائم بين غرابة اللفظة وفصاحتها القائمة على الإبانة، فإنَّ اختيار هذا الغريب لا يعني خروجه تماماً عن دائرة الفصاحة التي أقرَّها البلاغيّون، بل نجد أن ابن الأثير يؤكّد أنَّ الوحشيّ لا يشترط فيه «أنْ يكون مستقبَحًا، بل أن يكون نافراً لا يألفُ الأُنس؛ فتارة يكون حَسَنًا، وتارة يكون قبيحًا، وعلى هذا فإنَّ أحد قسمَي الوحشيّ - وهو الغريب الحسن - يختلف باختلاف النسب والإضافات»[٤].

بمعنى أنّ هذه الألفاظ في وضعها السياقيّ يؤثّر كثيرًا في قيمتها الفنّيّة، فتكون حَسَنَة على الرغم من وحشيّتها، ويقول: «وأمّا القسم الآخر من الوحشيّ الذي هو قبيح فإنّ

---

(١) ينظر: سرّ الفصاحة: ٦٩.

(٢) نقد النثر النظريّة والتطبيق قراءة في نتاج ابن الأثير النقديّ والإبداعيّ: ٢٢٥.

(٣) إعجاز القرآن: ١٠٠.

(٤) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ١/ ١٦١، وينظر: جرس الألفاظ ودلالتها في البحث البلاغيّ والنقديّ عند العرب: ٢٠٣.

الناس في استقباحه سواء، ولا يختلف فيه عربيٌّ بادٍ ولا قرويٌّ متحضّر»[١]. وفي البحث نجد بعض الألفاظ الغريبة في قسم من خطب الإمام عليّ عليه السلام ورسائله[٢].

ومن أمثلة ذلك ما ورد في كلامه عليه السلام: «اللّهمّ قد انصاحَت جبالنا، واغبرّت أرضنا، وهامت دوابّنا، وتحيّرت في مرابضها، وعجّت عجيج الثّكالى على أولادها، وملّت التّردّد في مراتعها، والحنين إلى مواردها. اللّهمّ فارحم أنين الآنّة، وحنين الحانّة. اللّهمّ فارحم حيرتها في مذاهبها، وأنينها في موالجها اللهمّ خرجنا إليك حين اعتكرت علينا حدابير السّنين، وأخلفتنا مخايل الجود، فكنت الرّجاء للمبتئس والبلاغ للملتمس: ندعوك حين قنط الأنام، ومنع الغمام، وهلك السّوام أن لا تؤاخذنا بأعمالنا، ولا تأخذنا بذنوبنا، وانشر علينا رحمتك بالسّحاب»[٣].

لقد قطعتُ هذا النصَّ من خطبة (الاستسقاء) برقم (١١٤)، ومعنى هذا: اللهمّ إنّا خرجنا ندعوك حين ردفت علينا السنين المقْحِطة والجدبة بعضها بعضًا، فكلّما رأينا برقًا أخلفنا ولم يمطر.

وقد قيّدها الزمخشريّ وابن الأثير (ت٦٣٠هـ) في (غريب الحديث)[٤] الذي أورداه، ووثّقا نسبتها إلى الإمام، وشرح تفسيرها، وقيّدها المعجميّون، ووثّقوا نسبتها إلى الإمام أيضًا[٥].

توحّش هذه المفردة غير متأتٍّ من قبيح تأليفها، فإنّ كلام الإمام منزّه عن ذلك، وإنّما غرابتها الشديدة ناتجة من زيادة حرف (الراء) على أصلها، لأنّ الأصل

(١) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ١/ ١٦١.
(٢) ينظر: العصر الإسلاميّ: ٤١٦.
(٣) نهج البلاغة، شرح محمد عبده: ١/ ٢٥٥.
(٤) ينظر: الفائق: ١/ ٢٤٦.
(٥) ينظر: أساس البلاغة: ١/ ١٥٧، و(اللسان)، و (التاج)، (مادّة: ح د ب): ١/ ٥٨١، ١٠/ ٥٦٤.

فيها (حدب)، وإنّما زِيدت (الراء) لتخصيص هـذا (الأحدب) بالنَّشْز من الأرض، والأكَمَة التي هي أعلى من النَّشْز. وقد أخذت العرب من هذه الدلالة صفة (الحدابير) للنوق التي هزلتْ، وانكشف فقارها بسبب ذوبان سنامها[1]، فظهرها شبيه بالأكَمَة الجرداء. قال الكميت:

رَدَّهُـــنَّ الهِـــزالُ حُـــدْبًـا حـدابيـ

ـــرَ وطـــيُّ الإكـمـام بَـعْـد الإكـمـــامِ

فالجامع بين النوق والمعنى الأصليّ هو (التحدّب) والقفر. ثُمّ زاد الإمام في غرابة هذه المفردة حين أخذها للتعبير عن السنين المجدبة والمقحطة، لَمّا وصف تلك السنين بما هو صفة لظهور النوق المسنّة المهزولة، وإذا استمرّت المقارنة بين النوق المهزولة والسنين المجدبة، فإنّنا نجد التشابه بين الاثنين ناتج من قلّة الماء الذي نتج عنه قلّة الكلأ، ثُمّ نتج عنه الهزال والجدب.

وهناك شبه في التعبير بين قول الإمام وقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ خائِنَةَ الأَعْيُنِ وَما تُخْفِي الصُّدُورُ﴾(غافر: ١٩)[2]، الذي جعل فيه الوصف (خائنة) وهو ممّا يلزم تأخيره عن (الأعين). نقول: جعل هذا الوصف مضافًا متقدّمًا، وجعلت (الأعين) مضافًا إليه لغرض المبالغة. فقول الإمام (حدابير السنين)، قدّم فيه الوصفَ (حدابير) وأضافه إلى (السنين) للمبالغة في الجدْب والقحط لتلك السنين المترادفة بعضها ببعض.

وضع الرضيّ هذه اللفظة من غريب كلام الإمام المحتاج إلى تفسير، غير أنّه لم يتعدّ ـ في تفسير الحِدبار ـ معنى الناقة المهزولة، واستشهد لذلك ببيت ذي الرمة:

---

(١) ينظر: كتاب العين، و(الصحاح)، و(أساس البلاغة).

(٢) غريب نهج البلاغة: ١٧٦.

حَـــــدابـيرُ مـــا تَـنْـفَـكُّ إلّا مَـنَـاخـــةً
عَـلى الـخَـسْـفِ أو نَـرْمِـي بِهـا بـلـدًا قَـفْـرا

ولم يذكر الشارح أيّ تعليق أو تفسير لـ (حدابير)[١]، وكذلك المعجميّون ممّن سبق الرضيّ أو لحقه[٢].

ونجد هذا الصنيع في خطبته التي قال فيها: «لوددت أنّي لم أركم ولم أعرفكم! معرفة واللّه جرّت ندما، وأعقبت سدما قاتلكم اللّه!! لقد ملأتم قلبي قيحا، وشحنتم صدري غيظا، وجرّعتموني نغب التّهمام أنفاسا وأفسدتم عليّ رأيي بالعصيان والخذلان، حتّى قالت قريش: إنّ ابن أبى طالب رجل شجاع، ولكن لا علم له بالحرب. للّه أبوهم!! وهل أحد منهم أشدّ لها مراسا، وأقدم فيها مقاما منّي؟! لقد نهضت فيها وما بلغت العشرين، وها أنا ذا قد ذرّفت على السّتّين، ولكن لا رأي لمن لا يُطاع!!»[٣].

نجد لفظة (ذرّفتُ)، وهي؛ من الألفاظ الرقيقة، ولستُ أعني بـ (الرّقة)، أن يكون اللفظ ركيكًا سفسفًا، وإنَّما هو اللطيف الرقيق الحاشية، الناعم الملمس، فإنّ (ذرّفت) فُسرت بـ (زدتُ) قليلاً، ومعنى الزيادة لا يشبه أصل الدلالة لـ (ذرف)، لأنّ أصل الدلالة هو (صبَّ دمعه، وسال)، وعليه ورد حديث الرسول الذي رواه العِرباض[٤]، وهو المعنى الشائع في المعاجم العربيّة[٥].

---

(١) ينظر: شرح النهج ابن أبي الحديد: ٧/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤، والبيت في ديوان ذي الرمّة: ١٧٣.
(٢) ينظر: العين، و(الصحاح)، و(الأساس)، و(اللسان).
(٣) نهج البلاغة، شرح محمد عبدة: ١/ ٦٣- ٦٦.
(٤) ينظر: نصّ الحديث في (الفائق): ١/ ٤٢٩.
(٥) ينظر: لسان العرب (مادّة: ذ ر ف): ١ / ٦٥ , ١، روى هذا الكلام ابن منظور موثقا للإمام، وينظر أيضا: القاموس المحيط: (مادّة: ذ ر ف): ٧٤٨.

أمّا استعمال الإمام لهذه اللفظة بمعنى الزيادة، فإنّه من الغريب النادر بسبب عدم إلفة العرب لمعناه الجديد. وهي من نوادر أبي مسحل[١]، وقد وردت في كتب (غريب) الحديث مقيّدة إلى الإمام لا إلى غيره[٢].

إنَّ وجود الألفاظ الغريبة في هذين النصّين - اللذين ربَّما يكونان قصيرين بعض الشيء- قد أعطى كلّ واحد منهما سمته الأسلوبيَّة في الخروج عمَّا هو مألوف ومتعارف عليه، وهو ممّا يجعل المتلقّي مشدودًا نحو النصّ، عاملاً فكره في تمحيص ألفاظه، وتبيان ما غمض منها، لتتكوّن عنده المعرفة الكافية بتمكّن المنشئ من لغته تمكُّنا أفصح عنه هذا الإغراب المقصود.

٩. اختيار الشاذّ من الجموع:

أحصى الصرفيّون سبعة وعشرين جمْعًا، كان منها أربعة للقلّة، وثلاثة و عشرون للكثرة، وحاولوا أن يستقرُوا قواعد أكثريّة، كأن يرون الغالب من مفردات الألفاظ على جمع من الجموع، ليقولوا: إنّه القياس، وما خالفه فهو الشاذّ، وقد ذكروا شواذّ كلّ جمع[٣] ممّا هو معروف من الألفاظ، فالشاذّ هنا ليس بغريب؛ لأنَّه شائع الاستعمال، كثير على الألسنة بنفسه، لكنّه ليس في ضمن القاعدة، من نحو (كفٍّ وأَكُفٍّ) في شذوذ من قياس (أفْعُل) جمع (فَعْل)[٤].

ولمَّا كانت هذه القواعد أكثريّة، فقد كثر شواذّها حتّى لم تخلُ قاعدة فيها من شواذّ تتجاوز عدد الأصابع، فإنّ مجال الغريب ينحصر في ما ندر من الأبنية، أو ربّما

(١) ينظر: النوادر: ١/ ٦٩ .
(٢) ينظر: الفائق: ١/ ٤٢٩.
(٣) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٩٩- ١١٧، وشرح المفصل: ٥/ ٩، ١٠، ٧٢، ٧٣، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٠٥، والكافية: ٩١، وشرح الأشموني: ٤/ ٨٨، وشذا العرف: ٩٨ - ١١٢.
(٤) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٩٩.

لم يُسمع بمثله، وهو الأغلب الأعمّ في غريب (الجموع) عند الإمام في (كتاب النهج)، وما أمكن لنا أن نعدَّه غريبًا في هذا المجال أيضًا، وهو ما جاز له أن يكون على صياغة مطّردة فيه، تركها الإمام وذهب إلى غيرها ممّا لم يُسمع بهذا المفرد.

وهكذا يكون لنا نوعان من الغريب، والأوّل أوْلى وأكثر، وقد نبَّهنا ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) بناءً على باب في كتابه (ليس في كلام العرب) عن غريب الجموع إلى عدّة نكات، انتقينا منها عددا من النصوص الخاصّة في (النهج) للمقارنة، وزيادة الفائدة، ونحن نسرد هذه المسائل مسعفيها بما زوّدتنا به كتب المعاجم، وعلى هذا النحو:

ذكر ابن خالويه أنّه، ليس لجمع (فاعل على أفاعل وأفاعيل) إلّا (باطل وأباطِل وأباطيل)، ثُمّ قال: «وتكون باطل جَمْع أبطولة»[1]. وقد وردت (أباطيل) عند الإمام في أثناء كلامه عن النبيّ صلى الله عليه وآله بقوله: «اللهمّ داحي المدحوّات، وداعم المسموكات، وجابل القلوب على فطرتها شقِيّها وسعيدها، اجعل شرائف صلواتك ونوامي بركاتك على محمّد عبدك ورسولك الخاتم لما سبق، والفاتح لما انغلق، والمعلن الحقّ بالحقّ، والدّافع جيشات الأباطيل، والدّامغ صولات الأضاليل، كما حمّل فاضطلع قائما بأمرك، مستوفزا في مرضاتك، غير ناكل عن قدم، ولا واه في عزم واعيا لوحيك، حافظا على عهدك، ماضيا على نفاذ أمرك»[2].

وهذا يعني أَنَّ (أباطيل) و(أضاليل) جمع لـ (أبطولة) و(أضلولة)، ولعلّ هذا أقرب من جمعها لـ (باطل) و(ضـالّ)، ذلك أنّ (الباطل) بمعنى المصدر «ضدّ

(١) ليس في كلام العرب: ٢٣٢، و ينظر: جمعه في شرح المفصل: ٥/ ٧٣، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٠٥.

(٢) شرح النهج ابن أبي الحديد: ٦/ ١٣٨.

الحقّ»[١]، قال تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْباطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذا هُوَ زاهِقٌ﴾(الأنبياء: ١٨)، ومثله أحابيل، جمْع (أحبولة)[٢]، وقد ذكر صاحب القاموس: (أبطولة وإبطالة)، من دون أن يذكر جَمْعَهما[٣] وذكر (أضلولة) ولم يجمعها[٤]. ولم يذكر صاحب (العين) هذه التصاريف جميعاً. ومثلها (أعلولة)، و(أعاليل)، قال الإمام عليّ عليه السلام: «ما عَزَّتْ دَعْوةُ مَنْ دَعاكُمْ، ولا اسْتَرَاحَ قَلْبُ مَنْ قاسَاكُمْ، أعالِيلٌ بأضَالِيلَ؛ دِفاعُ ذِي الدِّيْن المَطُولِ»[٥].

أي عِلَل وضلالات، وهذه كلّها مصادر مجموعة، وقد منع الصرفيّون جمْع المصدر ما لم تتعدّد أنواعه[٦]، والظاهر أنّ كلاًّ من (أبطولة، و أضلولة، وأعلولة) هي: مصادر للدلالة على أنواع مفردة من (الباطل) و(الضلال)، و(العلل)، ومن هنا تنتفي صحّة ادّعاء ابن خالويه من أنّ (أباطيل) جَمْعٌ لـ (باطل)، ذلك أنّ (الباطل) يدلّ على عموم جنس (البطلان)؛ لأنَّه ضدُّ الحقِّ، ويَصِحُّ قوله الآخر في كونها جَمْعا لـ (أبطولة)، وقبل أن نغادر هذه المسالة، نلفتُ الانتباه إلى أنّ الإمام كثيرًا ما صاغ مصدر المرّة، وجمَعَه جَمْعًا مؤنّثًا سالمًا على نحو (جيشات) في النصّ الأوّل الآنف ذكره، وهذا واضح في النصوص الباقية في (النهج).

وقد ذكر ابن خالويه أنّه ليس في كلام العرب إلّا «سُلْقان جمع سَلْق، وهي

---

(١) القاموس المحيط (مادّة: ب ط ل): ٨٩٠، وينظر: غريب نهج البلاغة: ٢٢.

(٢) ينظر: القاموس المحيط: (مادّة: ح ب ل): ٩٠٣، وذكر (الأحبولة والأحبول) ولم يذكر لهما جمعاً.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: (مادّة: ب ط ل): ٨٩٠.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: (مادّة: ض ل ل): ٩٤٢ ـ ٩٤٣.

(٥) شرح النهج ابن أبي الحديد: ٢/ ١١١.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ٥/ ٦٦.

الصحراء»[١]، وهذا حصر مبالَغ فيه، إذ ورد في كلام الإمام لفظان على هذه الزنة غير ما ذكر ابن خالويه.

أمّا الأُولى: ففي قوله:«اللهمّ إنّا خرجنا إليك من تحت الأستار والأكنان، وبعد عجيج البهائم والولدان، راغبين في رحمتك، وراجين فضل نعمتك، وخائفين من عذابك ونقمتك، اللهمّ فاسقنا غيثك، ولا تجعلنا من القانطين، ولا تهلكنا بالسّنين، ولا تؤاخذنا بما فعل السّفهاء منّا، يا أرحم الرّاحمين. اللّهمّ إنّا خرجنا إليك، نشكو إليك ما لا يخفى عليك، حين ألجأتنا المضايق الوعرة، وأجاءتنا المقاحط المجدبة وأعيتنا المطالب المتعسّرة، وتلاحمت علينا الفتن المستصعبة. اللّهمّ إنّا نسألك أن لا تردّنا خائبين، ولا تقلبنا واجمين ولا تخاطبنا بذنوبنا ولا تقايسنا بأعمالنا اللّهمّ انشر علينا غيثك وبركتك، ورزقك ورحمتك، واسقنا سقيا نافعة مرويّة معشبة، تنبت بها ما قد فات، وتحيي بها ما قد مات، نافعة الحيا كثيرة المجتنى، تروي بها القيعان وتسيل البطنان، وتستورق الأشجار، وترخص الأسعار، إنّك على ما تشاء قدير»[٢]، قال ابن أبي الحديد: «والبطنَان جَمْعُ بطن، وهو الغامض من الأرض، مثل ظَهْر وظهران، وعَبْد وعبدان»[٣]، وقال الزمخشريّ: «ومن المجاز رِشْ سَهْمَكَ بظُهْران ولاترشه ببُطنان، وهو في بطنان الشباب، أي وسطه، والبحبوحة؛ بطنان الجَنّة، قال الراعي:

فإن يُودِ رِبعيُّ الشبابِ فقد أُرى
بِبُطنانِهِ قُدّامَ سِرْبٍ أوانقُهْ»[٤]

(١) ليس في كلام العرب: ٣٢٩ ـ ٣٣٠.
(٢) شرح النهج ابن أبي الحديد: ٩/ ٧٧.
(٣) المصدر نفسه: ٩/ ٨٣.
(٤) أساس البلاغة: (مادّة: ب ط ن): ٢٥.

ولو قال: في أواسط الشباب لفهم أنّ (بطنان) جمعٌ، ولكنّه قال: (في وسطه) فأشكل، وذكر صاحب القاموس هذا الجمْع[١]، فاجتمعت لدينا حتّى الآن ثلاثة ألفاظ هي (بُطنان، وظُهران، وعُبدان). أمّا اللفظة الثانية على هذا الجمع من ألفاظ الإمام فهي لفظة (سُهمان) في قوله: «إنَّه لَيْس على الإمام إلّا مَا حُمِّل من أَمْر رَبِّهِ: الإبلاغُ في المَوْعِظةِ، والاجْتهادُ في النَّصِيحةِ، والإحْياءُ للسُّنَّةِ، وإقامَةُ الحُدودِ على مُسْتَحِقِّيها، وَإِصْدَارُ السُّهمانِ عَلى أَهْلِهَا»[٢]، ولم يذكرها الخليل (ت١٧٠هـ) في (العين) وكذلك لم أجدها في (اللسان)، ولا في (التاج).

وقال الزمخشريّ: «ومن المجاز أصابَه في القسمة كذا سهمًا وله سُهمان من المغنم»[٣]، وذكره صاحب (القاموس)[٤] مشيراً إلى أنّه بمعنى القسمة والنصيب، فسهم بمعنى: الحظّ، جمعه (سُهمان وسُهمة). أمّا القِدْح والنبل، فجمعه (سِهام).

وإلى هذا بلغت ألفاظ هذه الزنة من الجمع خمسًا. وذكر ابن خالويه؛ أنّه ليس في كلام العرب جْمع من فاعل على (فعلى) إلّا (هالك وهلكى)[٥].

قال الإمام بعد تلاوة سورة التكاثر: «يا له مراما ما أبعده، وزورا ما أغفله، وخطرا ما أفظعه، لقد استخلوا منهم أيّ مدّكر، وتناوشوهم من مكان بعيد أ بمصارع آبائهم يفخرون أم بعديد الهلكى يتكاثرون؟! يرتجعون منهم أجسادا خوت، وحركات سكنت، ولَأن يكونوا عبرا أحقّ من أن يكونوا مفتخَرا، ولَأن يهبطوا بهم جناب ذلّة أحجى من أن يقوموا بهم مقام عزّة، لقد نظروا إليهم بأبصار العشوة، وضربوا منهم

(١) ينظر: القاموس المحيط: (مادّة: ب ط ن): ١٠٨٧.
(٢) شرح النهج ابن أبي الحديد: ٧/ ١٦٧.
(٣) أساس البلاغة: (مادّة: س هـ م): ٢٢٣.
(٤) ينظر: القاموس المحيط: (مادّة: س هـ م): ١٠٣٧.
(٥) ليس في كلام العرب: ٣٣٢.

في غمرة جهالة، ولو استنطقوا عنهم عرصات تلك الدّيار الخاوية والرّبوع الخالية، لقالت ذهبوا في الأرض ضلاّلا، وذهبتم في أعقابهم جُهّالا، تطأون في هامهم، وتستثبتون في أجسادهم وترتعون فيما لفظوا، وتسكنون فيما خرّبوا، وإنّما الأيّام بينكم وبينهم بواك ونوائح عليكم»[١].

قال الخليل: «وقوم هلكى وهالكون. والهلاك الصعاليك الذين ينتابون الناس طلبًا لمعروفهم من سوء الحال، قال جميل:

أبيتُ مَعَ الهلاك ضَيفًا لأهلها
وأَهلِي قَريبٌ موسِعون ذوو فَضلِ»[٢]

ولم يذكر الزمخشريّ هذه الزنة، إلّا أنّ الفيروز آبادي قال: «ورجل هالك من هلْكى وهُلَّك وهلَّاك، وهوالك، شاذّ»[٣].

ويبدو أنَّ هذه الزنة هي الأشيع في مادّة (هلك)، إلّا أنَّ ندرتها في جمع (فاعل)، وشيوعها في جمع (فعيل) هي التي حدتنا لاختيارها بين (الغريب)، وإذا صحَّ ما ذهب إليه ابن خالويه، فهي فريدة في هذا الباب، وشاذّة، ولعلّ ما سوّغ جمع (هالك) على (هلْكى) هو حمله على معنى (قتيل).

ومن مثل جمْع (أعاليل، وأباطيل، وأضاليل) جمع (أَفاعِيل)[٤]، ومن مثل جمع

---

(١) شرح النهج ابن أبي الحديد:١١/ ١٤٥، ضبطها وقيّد نسبتها للإمام أبو نعيم في (حلية الأولياء): ٢/ ١٣٢.

(٢) كتاب العين: (مادّة: هـ ل ك): ٣/ ٣٧٧، والبيت في (ديوانه): ١٧٨.

(٣) القاموس المحيط: (مادّة: هـ ل ك): ٨٨٢.

(٤) ينظر: شرح النهج ابن أبي الحديد: ١٤/ ٤٧/ ٤.

(جيشات) جمع (مَوْتَات)[١]، ومن مثل جمع (بطنان)، جمع (أجْنَان)[٢]، ومن مثل جمع (هَلْكى) جمع ؛ (الزَّمْنَى)[٣].

بقي أنَّ استعمال هذه الأوزان عند الإمام، قد شدّ من أزر بلاغة هذه النصوص، ولو اختار ما هو شائع، لَمَا بلغت هذه النصوص مبلغها من وقعها في النفوس، فكانت تقع في مجال النظم موقع الواسطة من العقد. وإجمالًا، فإنَّ القارئ لو عاد إلى ما عرضنا له، من بعض تغريبات الإمام عليه السلام في مجال التصاريف، لوجد أنَّها كانت بدعوى الدّقة في تصوير المعاني، كانت لضبط إيقاع النصّ، كما يقول أصحاب (الأسلوبيات)، وأنَّ هذه التغريبات، كانت نمطًا من أنماط (الانزياح) الجماليّ، الذي جاء بوصفه حاجة اقتضتها الضرورة البنائيّة للنصِّ، ليظهر بصورة متكاملة، لغةً، ووقعًا، وبلاغةً، ومعنىً، ودقّةَ تصويرٍ، وعمْقَ تغويرٍ، فهل لحظنا كيف أثّرت هذه الألفاظ ـ الغريبة ـ في نصِّ (النهج) ؟

١٠. اختيار غير المألوف من اسم التفضيل:

عرّف ابن هشام الأنصاريّ التفضيل بأنَّهُ: «الصفة الدالّة على المشاركة وزيادة، نحو: أفضل وأعلم وأكثر»[٤]، فهو وصف على زنة (أفعل) يؤتى به للدلالة على اشتراك شيئين في صفة ما، وزيادة أحدهما على الآخر فيها، وإتيانه على (أفعل) قياس، وقد دلّت ثلاث كلمات عليه بغير همزة، وهي (خير)، و(شرّ)، و(حبّ)، وذلك لكثرة الاستعمال.

---

(١) ينظر: شرح النهج ابن أبي الحديد: ٤/ ٦/ ٧. و (٦/ ٢٧٠/ ٩.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٧/ ٢٢٨/ ١.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٧/ ٨٥/ ٣.
(٤) شرح قطر الندى: ٢٨٠.

ولأفعل التفضيل حالاتٌ ثلاثٌ يأتي بها في تركيب الكلام، فيأتي مجرّدًا من الإضافة و من الألف واللام، ويأتي مضافًا، ويأتي محلّى بالألف واللام[١]، ويأتي أفعل التفضيل خبرًا في تركيب الكلام، فمرّة يكون خبرًا عن مفرد مذكر، أو مؤنث، ومرّة يكون خبرًا عن مثنّى مذكرٍ، أو مؤنّث، ومرّة يكون خبرًا عن جمع مذكّر، أو مؤنّث، ومجيء أفعل التفضيل خبرًا في تركيب الكلام يدخل في موضوع المطابقة بين المبتدأ والخبر.

ولا يُصاغ اسم التفضيل إلّا من الفعل الثلاثيّ المجرّد المتصرّف التامّ غير المبنيّ للمفعول، الذي يجوز التعجّب منه، و يقبل المفاضلة، ولا يدلّ على لون أو عيب، أي الوصف منه على زنة أفعل، فلا يصاغ من أقام، وعسى، وكان الناقصة وأخواتها، وضرب، وجنّ، ومات، وفني، وحمر، وعور. والفعل الذي لم يستوف الشروط ممّا يراد به التفضيل، فإنّه يتوصَّل إلى التفضيل به بلفظ (أشدّ) وما شابهه، نحو هو أشد استخراجا من زيد، أو أكثر حُمرة منه[٢].

هذا كلّه قياس، ولكنّ العرب تكلّموا بما ليس جاريا عليه، فقالوا: فلان أعطاهم للدينار والدرهم، وأولاهم للمعروف، وهو أكرم لي من فلان، وهذا المكان أقفر من ذلك، وهذا الكلام أخصر؛ والواضح أنّ أغلب ما قيل مأخوذ من أفعل الثلاثيّ المزيد بالهمزة، وأخذ أخصر من اختصر[٣]. وقالت العرب: هو أسود من حلك الغراب، وأبيض من اللبن، وأحنك البعيرين، أو الشاتين، وآكل الشاتين؛ ويتبيّن في هذه الأقوال أنّ بعضها دلّ على لون، وبعضها الآخر ليس له فعل. وجميع

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢ / ١٧٦.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤/ ٩٧، وشرح المفصل: ٦/ ٩١- ٩٢، وشرح ابن عقيل: ٢/ ١٧٤- ١٧٥، وشذا العرف: ٨٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٦/ ٩٢.

هـذه الأمثلـة وغيـرها شاذّة، والقياس فيها الإتيان بـ (أشد منه)[1].

وبهذا فما علينا إلّا أن نعرض الألفاظ التي جاءت على زنة (أفعل) التفضيل على هذه الشروط، والظاهر أنَّ ما كثر في هذه الألفاظ عند الإمام هو ما لم يكن متفاوتًا نحو (أبور)، و(أحضر)، و(أخلى) و(أنفق)، و(أملك) على ما سأوضحه.

ولابدّ من أن أقدّم من أنَّهم لم يوضِّحوا، أو يبيّنوا مسألة التفاوت بأكثر من تمثيلهم لغير المتفاوت بالموت والفناء، ومن المؤكّد أنَّ هذا لا يعني أنَّ عدم التفاوت محصور بهذين المعنيين، بل يمتدُّ إلى كلِّ ما لم تتفاضل فيه الناس والأشياء، وسيكون المعيار في هذا العُرف، بشرط أن نفهم التفاوت على أنَّه متدرّج بدرجات، فالموت يتفاوت فيه الحيّ والميّت، أي إنَّ الحيّ غير الميت، فهما مختلفان متفاوتان، ولكن ليس في هذه الدنيا درجة ثالثة بينهما على المعنى الحقيقيّ. أمَّا على المعنى المجازيّ فربّ عيش أسوء من الموت، ولمّا كان العرف، هو المعيار، حكّمتُ في مسالة التفاوت، ما كان بدرجتين، هما الإثبات والنفي، كأن (يفعل زيد أو لا يفعل زيد) وليس ما كان بمقدار كالربح والخسارة، والطول والقصر، والثقل والخفّة، والعلم والجهل، فكلّ ما كان له مقدار صحّ أن يُعدّ من التفاوت، وعلى هذا كانت الألفاظ التي قدّمتُها ليست بذات مقدار، ولو أراد أحد أن يتكلّف لها مقدارًا لاستعمل (أشدّ) و (أكثر) و(أفضل) نحو (زيد أشدّ من عمرو موتاً) مثلا، ولا يقال: (أموت).

(١) ينظر: الكتاب: ٤/ ١٠٠، وشرح المفصل: ٦/ ٩٢.

من ذلك قول الإمام عليه السلام: «لَيْسَ فيهم سِلْعَةٌ أَبْوَرُ مِنَ الكِتابِ إذا تُلِي حقَّ تِلاوَتِهِ، ولا سِلعةٌ أَنْفَقُ بَيْعاً»[١]، وبار يبور، فهو إذن؛ بائر ولا تبدو فيه درجات، فهو إمّا بائر، أي: كاسد[٢]، أو نفِق في السوق، وأمّا (أنفق) فمثلها؛ لأنهَّا عكسها ونقيضها، فـ (نفقت الدراهم)، أي: نفدت[٣]، فكان القياس فيهما أكثر بوارًا، وأكثر نفقًا.

ومنه قوله عليه السلام: «اللَّهُمَّ إنَّكَ آنَسُ لأَوْلِيائِكَ، وأَحْضَرُهم بالكِفاية للمُتوكِّلين عَلَيكَ»[٤]، وهو من (حضر يحضر)؛ أي وُجد في المكان وبلغه، وهو معروف، ولا غرو أنَّ القياس: (أكثر حضورًا منهم)، فإمّا أن يحضر وإمّا أن لا يحضر، ولا درجة أو مقدارًا في ذلك. ومنه قوله عليه السلام: «إلّا أنْ يكفِيَ اللهُ مِن نَفْسي ما هو أَمْلَكُ به مِنِّي، فإنَّما أنا وأنْتُم عَبيدٌ مَمْلُوكُون لِرَبٍّ لا رَبَّ غيرُه»[٥]، و(المِلك) أيضًا درجة واحدة ونفيه هو الدرجة الأخرى، والقياس (أَشَدُّ مِلكًا)، وقد نحتجّ لهذين الاستعمالين؛ (أملك، وأحضر) بأنَّهما جاءا إخبارًا عن صفة لله ـ عزّ وجلّ ـ ما بينه وبين خلقه، فهو أعظم التفاوت فأين الربّ من المربوب؟.

وفي هذا يكون الإمام باختياره صيغة (أفعل) في أعلى درجات البلاغة والحذق في صناعة الأدب، لاختياره ما يوافق المعنى العميق لكلامه، وفي هذا المعنى نفسه قوله: «إنّا لا نَمْلِكُ مَعَ الله شَيْئًا، ولا نَمْلِكُ إلّا ما مَلَّكَنَا، فَمَتى مَلّكَنا ما هُو أَمْلَكُ بِهِ مِنّا كَلَّفَنا، ومتى أَخَذَهُ مِنّا وَضَعَ تَكْلِيفَهُ عَنّا»[٦]، ومع هذا فإنَّ بلوغ هذا الحدّ من

(١) شرح النهج ابن ابي الحديد: ١/ ٨٤.
(٢) ينظر: أساس البلاغة، ولسان العرب، والقاموس المحيط: (مادّة: ب و ر): ١/ ٢٨٦.
(٣) ينظر: شرح الفصيح لابن الجبان: ١٦٩.
(٤) شرح النهج ابن أبي الحديد: ١١/ ٢٦٧.
(٥) المصدر نفسه: ١١/ ١٠٢.
(٦) المصدر نفسه: ١١/ ٩٢.

البلاغة، لا يمنع من الغرابة بمخالفة القاعدة اللغويّة، بل إنَّ هذه المخالفة والغرابة هي التي أفضت إلى هذا المستوى من التعبير.

ومن غريب ما استعمله في (التفضيل) استعماله (فوق) ظرف الزمان بدلاً من (أعلى) أو (أكبر) مرّتين في خطبة واحدة، وهي الخطبة التي خطبها بصفّين، ومنها في هذين الموضِعين قوله: «وَلَيْسَ أمرُؤٌ، وإنْ عَظُمَتْ في الحَقِّ مَنْزِلَتُهُ، وَتَقَدَّمَتْ في الدِّين فَضِيلَتُهُ، بِفَوْقِ أن يُعانَ عَلى ما حَمَّلَهُ مِنْ حَقِّهِ»[1]، أي: بأعلى من أن يُعان، أو بأكبر من أن يُعان أو بخير من أن يُعان، وكذلك قوله في موضع آخر من الخطبة: «فَلا تَكُفّوا عن مقالةٍ بحقٍّ أو مَشُورَةٍ، بِعَدْلٍ، فَإنِّي لَسْتُ في نَفْسِي بِفَوْقِ أنْ أخْطِئ، لا آمَن ذلك مِن فِعْلي»[2]، أي بأعظم من أن أُخطئ، وقال الإمام هذا تواضعًا منه، وتنبيهًا إلى كلّ من يرى نفسه عظيمًا، وقد ورد في الحديث: «مَنْ تَعَظّمَ في نَفْسِهِ يَلْقَى اللهَ تَعَالى غَضْبَانًا»[3]. وقول الإمام هذا (بِفَوْقِ أنْ أخْطِئ...) من قبيل قوله تعالى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَما تَأَخَّرَ﴾(الفتح: ٢)، فالمعنيّ بهذا هم الناس، وليس النبيّ صلى الله عليه وآله، وكذلك قول الإمام عليه السلام؛ فهو من باب: (إيّاك أعني واسمعي يا جارة)، فالإمام معصوم ولا تنقصه صفة من صفات الكمال.

ولعلّنا نلحظ أنّ ما نقدّمه من نظائر لغويّة لا تستطيع أن تسدّ المجال الدلاليّ لهذه اللفظة، وهو مجال الفوقيّة، فان لـ(فوق) زيادة وفضول على هذه النظائر، ذلك أنَّ (فوق) ظرف مكان يوحي بالفوقيّة الماديّة الحسّية، أمّا العلوّ والعظمة والكبر، فتعمُّ الأمر المادّي والمعنويّ، لذا فهي لا تجزي عن (فوق) في هذا المعنى، ولا

(١) شرح النهج ابن أبي الحديد: ١١/ ٩٢.
(٢) المصدر نفسه: ١١/ ١٠٢.
(٣) مجمع البحرين: (مادّة: ع ض م): ٢/ ٢٠٥.

أدري كيف أغفل النحاة والبلاغيّون صياغةً كهذه، ولم يلتفت إليها إلّا زيد بن علي (ت١٢١هـ)عليه السلام الذي قال لهشام بن عبد الملك: «أنّه لَيْسَ أحدٌ وَإنْ عَظُمَتْ مَنْزِلَتُهُ بِفَوْق أنْ يُذكَّر بِالله وَيُحَذَّرَ مِنْ سَطْوَتِهِ، وَلَيْسَ أحَدٌ وَإنْ صَغُرَ بِدُوْن أن يُذكِّر بالله ويُخوِّف مِنْ نِقْمَتِهِ»(١).

(١) شرح النهج ابن أبي الحديد: ١١/ ٩٣.

الخاتمة ونتائج البحث

١ـ أظهر البحث دقّة الاختيار في تراكيب النصّ القرآنيّ وألفاظه بما يُشكّل ذلك معجزة من الله تبارك وتعالى.

٢ـ كان لاستعمال أهل البيت عليهم السلام واختيارهم للتراكيب والألفاظ بلاغة عالية قد استقوها من بلاغة القرآن الكريم وفصاحته.

٣ـ أظهر البحث عدم دقّة النحاة عندما اعتمدوا على الشعر بدرجة كبيرة فاقت بكثير اعتمادهم على القرآن الكريم، في استنباط القواعد النحويّة.

٤ـ أظهر البحث أنّ بعضا من النحاة لم يكتف بإغفال القرآن الكريم وتقديم الشعر عليه.

٥ـ كانت اختيارات أهل البيت عليهم السلام للاستعمالات غير المألوفة في الوضع اللغويّ تبيّن مدى تمكُّنهم من اللغة وتأثيرهم في السامعين.

٦ـ إنّ اختيار أهل البيت عليهم السلام للتراكيب والمفردات وإن كان غير مألوف لدى السامعين إلّا أنّه لم يخرج عن سمات الفصاحة بالكلام العربيّ بل هو إضافة لقوانين الكلام من أناس معصومين عن الخطأ والزلل بما يثري الدائرة اللغويّة في الاستعمال والقصد.

والحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبيّنا محمّد وعلى أهل بيته الطيّبين الطاهرين.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١. ارتشاف الضرب، أبو حيَّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمَّد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجيّ، مط المدني، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٢. إرشاد القلوب، الحسن بن أبي الحسن الديلمي (ت ق ٨هـ)، دار الأسوة، قُم، (د.ت).

٣. أساس البلاغة، جار الله محمود بن عمر الزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٤. أسرار العربيَّة، أبو البركات الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: د. فخر صالح قداره، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٥. إعجاز القرآن، القاضي أبو بكر الباقلانيّ، دار مكتبة الضلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣ م.

٦. إعراب القُرآن، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل النحّاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٧. أعلام نهج البلاغة، علي بن ناصر السرخسيّ (معاصر للشريف الرضي)، موسّسة الطباعة والنشر، طهران، ط١.

٨. أمالي ابن الشجريّ، هبةُ اللهِ بن علي بن محمّد بن حمزة الحسنيّ العلويّ (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمود محمّد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م.

٩. الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمّد

محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربيّ، (د.ت).

١٠. أوزان الفعل ومعانيها، د. هاشم طه شلاش، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٩٧١م.

١١. أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، ابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت، ط٦، ١٩٦٦م.

١٢. الإيضاح في شرح المفصّل، الشيخ ابن الحاجب النحويّ، تحقيق وتقديم: د. موسى بنّاي العليليّ، إحياء التراث الإسلاميّ، جمهوريّة العراق، (د.ط)، (د.ت).

١٣. بحار الأنوار، الشيخ محمّد باقر المجلسيّ (ت ١١١١هـ)، مؤسَّسة الوفاء، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

١٤. البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمَّد معوّض، شارك في تحقيقِهِ: د. زكريَّا عبد المجيد النتوني، د. أحمد النجوني الجمل، دار الكتب العلميَّة، بيروت- لبنان، ٢٠٠١م.

١٥. البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباريّ، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقّا، (د.ط)، (د.ت).

١٦. البيان والتبيين، أبو عثمان الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة الخانجي، القاهرة، ١٩٥٤م.

١٧. تاج العروس من جواهر القاموس، السيِّد محمّد مرتضى الحسينيّ الزبيديّ (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون وآخرون، الكويت، (د.ت).

١٨. تاج اللغة وصحاح العربيّة، إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٩. تاريخ الطبريّ، ابن جرير الطبريّ (ت ٣١٠هـ)، مؤسَّسة الأعلميّ، بيروت، (د.ت).

٢٠. التبيان في إعراب القُرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحُسين العكبريّ (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢١. التبيان في تفسير القُرآن، شيخ الطائفة أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت٤٦٠هـ)، تحقيق: أحمد حبيب قصير العامليّ، تصحيح وتدقيق: مركز الإمام الحسن المجتبى للتحقيق والدراسات، مطبعة الأميرة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٢٢. تفسير الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمّد الزمخشريّ، وبحواشيه أربعة كتب: الأوَّل: الانتصاف للإمام أحمد بن منير الإسكندريّ، الثاني: الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشّاف للحافظ ابن حجر، الثالث: حاشية الشيخ محمّد عليان المرزوقيّ على تفسير الكشّاف، الرابع: مشاهد الإنصاف على شواهد الكشّاف للشيخ محمّد عليان، رتّبه وضبطه وصحَّحهُ: محمَّد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط٤، ٢٠٠٦م- ١٤٢٧هـ.

٢٣. جرس الألفاظ ودلالتها في البحث البلاغيّ والنقديّ عند العرب، الدكتور ماهر مهدي هلال، دار الرشيد للنشر، دار الحرّيّة للطباعة، بغداد، ١٩٨٠ م.

٢٤. حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ على ألفيَّة ابن مالك، محمّد بن علي الصبَّان (ت ١٢٠٦هـ)، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٢٥. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمّد علي

النجّار، الهيئة المصريَّة العامّة للكتاب، (د. ط)، ١٩٩٩م.

٢٦. دراسات في اللغة والنحو العربيّ، حسن عون، معهد البحوث والدراسات اللغويّة، مطبعة الكيلانيّ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩م.

٢٧. دراسات لأسلوب القُرآن الكريم، محمّد عبد الخالق عُضيمة (ت١٤٠٤هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٢٨. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمّد شاكر، دار المدنيّ، جدَّة، ط٣، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٢٩. روح المعاني في تفسير القُرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيِّد محمود الآلوسيّ البغداديّ (ت ١٢٧٠هـ)، قابلها على المطبوعة المنيريَّة وعلَّق عليها: محمّد أحمد الأمد، وعمر عبد السلام السلاميّ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٣٠. سرّ الفصاحة، أبو محمّد بن عبد الله بن محمّد بن سعيد بن سنان الخفاجيّ الحلبيّ (ت٤٦٦هـ)، صحّحه وعلّق عليه عبد المتعال الصعيديّ، مطبعة محمّد علي صبيح وأولاده،١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م.

٣١. شذا العرف في فنِّ الصرف، الشيخ أحمد الحملاويّ (ت ١٣٥١هـ)، تحقيق: د. محمّد أحمد قاسم، مطبعة كمال الملك، قم المقدّسة، ط١، ١٤٢٦هـ.

٣٢. شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، منشورات ناصر خسرو، ط٧، ١٤٢٤هـ.

٣٣. شرح ابن الناظم على ألفيَّة ابن مالك، بدرُ الدين محمّد بن الإمام جمال الدين محمّد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميَّة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٣٤. شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربيّ، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.

٣٥. شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهريّ (ت ٩٠٥هـ)، وبهامشه حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليميّ الحمصيّ، راجعه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، حقّقه وشرح شواهده: أحمد السيّد سيّد أحمد، المكتبة التوفيقيَّة، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

٣٦. شرح جمل الزجّاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور الإشبيليّ (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٣٧. شرح الرضي على الكافية، محمّد بن الحسن الرضيّ الأُستراباديّ (ت ٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مؤسّسة الصادق، طهران، ط٢، ١٣٨٤هـ.

٣٨. شرح شافيَّة ابن الحاجب (شرح النظّام)، نظام الملَّة والدين الحسن بن محمّد النيسابوريّ (من علماء القرن التاسع الهجريّ)، إخراج وتعليق: علي الشملاويّ، مكتب العزيزيّ، قم المقدّسة، ط٦، ١٤٢٧هـ.

٣٩. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

٤٠. شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، ذوي القربى، قُم المقدّسة، ط٣، ١٤٢٦هـ.

٤١. شرح الكافية الشافية، جمال الدين بن محمّد بن مالك بن عبد الله الطائيّ (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: أحمد بن يوسف القادريّ، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٤٢. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافيّ (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعليّ سيِّد عليّ، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٤٣. شرح اللمع في النحو، أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصبهانيّ المعروف بجامع العلوم (ت ٥٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمّد خليل مراد الحربيّ، دار الكتب العلميَّة، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٧م- ١٤٢٨هـ.

٤٤. شرح المفصّل، موفّق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: أحمد السيِّد سيّد أحمد، راجعه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغنيّ، المكتبة التوفيقيَّة، القاهرة - مصر، (د. ت).

٤٥. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المعتزليّ (ت٦٥٦هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الدار اللبنانيَّة للنشر، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٤٦. صحيح البخاريّ، محمّد بن إسماعيل البخاريّ (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: د. ديب البغا، مطبعة الهندي، ١٩٧٦م.

٤٧. صحيح مسلم، مسلم بن الحجَّاج القشيريّ (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: د. موسى شاهين لاشين، ود. أحمد عمر هاشم، مؤسّسة عزّ الدين، ط١، ١٤٠٧هـ.

٤٨. العصر الإسلاميّ، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط١٣، (د.ت).

٤٩. علل الشرائع، أبو جعفر الصدوق محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القُمِّي، مؤسّسة الأعلميّ، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٥٠. علم الأسلوب مفاهيم وتطبيقات، الدكتور محمّد كريم الكوَّاز، منشورات السابع عشر من أبريل، ليبيا، ط١، ١٤٢٦هـ.

٥١. الفائق في غريب الحديث، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عليّ محمّد البجّاوي، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة، صيدا- بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٥٢. في ظلال نهج البلاغة، الشيخ محمّد جواد مغنية (ت١٤٠٠هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٣١٨هـ.

٥٣. القاموس المحيط، محمّد بن يعقوب مجد الدين الفيروز آبادي(ت٨١٧هـ)، دار الفكر، بيروت، (د.ت).

٥٤. قصص الأنبياء، نعمة الله الجزائريّ، مطبعة النعمان، النجف، ط١، (د. ت).

٥٥. الكافي، الشيخ أبو جعفر محمّد بن يعقوب الكُليني (ت ٣٢٩هـ)، تصحيح: عليّ أكبر الغفّاري، دار الكتب الإسلاميَّة، طهران، ط٢، ١٣٨٩هـ.

٥٦. الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٥٧. كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيديّ (١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزوميّ، ود. إبراهيم السامرائيّ، تصحيح: الأستاذ: أسعد الطيِّب، مطبعة أسوة، طهران، ط٢، ١٤٢٥هـ.

٥٨. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرّم بن منظور الأفريقي المصريّ (ت ٧١١هـ)، مراجعة: د. يوسف البقاعي، وإبراهيم شمس الدين، ونضال علي، مؤسّسة الأعلميّ، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ - ١٩٨٥م.

٥٩. ليس في كلام العرب، ابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، طبع في مكّة المكرّمة، ط٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٦٠. اللمع في العربيَّة، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٦١. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير ضياء الدين نصر الله بن محمَّد بن عبد الكريم (ت ٦٣٠هـ)، تحقيق: د. أحمد الحوفيّ، و د. بدوي طبانة، منشورات دار الرفاعيّ، الرياض، ط٢، ١٩٨٣م.

٦٢. مجمع البحرين، الشيخ فخر الدين الطريحيّ (ت١٠٨٥هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ، مكتبة نشر الثقافة الإسلاميّة، ط٢، ١٤٠٨هـ.

٦٣. مدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجانيّ، الدكتور محمّد محمّد أبو موسى، الناشر مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٦٤. مسند الإمام الباقر عليه السلام، عزيز الله العطاردي، قم المقدّسة، (د. ت).

٦٥. مشكل إعراب القرآن، أبو محمَّد مكّي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٦٦. معاني القرآن، أبو زكريَّا يحيى بن زياد الفرّاء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمّد علي النجّار، دار السرور، (د.ت).

٦٧. معاني القرآن، سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠م.

٦٨. معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، مؤسّسة التاريخ العربيّ، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٦٩. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، ود. محمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، مؤسسة الصادق، طهران، ط١، ١٣٧٨هـ.

٧٠. المفصّل في علم العربيَّة، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دراسة وتحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمَّار، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٧١. مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميَّة، بيروت- لبنان، ط٢، ٢٠٠٨م- ١٤٢٩هـ.

٧٢. المُقرَّب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوريّ، مطبعة العاني، بغداد، (د.ت).

٧٣. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، قطب الدين أبو الحسين سعيد بن هبة الله الراوندي (ت٥٧٣هـ)، مكتبة المرعشيّ، طهران، ١٠٤٦هـ.

٧٤. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، ميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئيّ (ت١٣٢٦هـ)، المكتبة الإسلاميّة، طهران، ط٤، ١٤٠٥هـ.

٧٥. الميزان في تفسير القرآن، السيد محمد حسين الطباطبائيّ (١٤٠٢هـ)، مؤسّسة الأعلميّ، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٧٦. نقد النثر النظرية والتطبيق، قراءة في نتاج ابن الأثير النقدي والإبداعيّ، الدكتور عرفة حلمي عبّاس، الناشر مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

٧٧. نهج البلاغة (وهو مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمّد الرضي بن الحسن الموسويّ من كلام أمير المؤمنين عليه السلام)، ضبط نصَّه وابتكرَ فهارسه العلميَّة: د. صبحي الصالح، مطبعة الوفا، قم المقدّسة، ط٣، ١٤٢٩هـ.

٧٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السَّيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميَّة، بيروت- لبنان، ط٢، ٢٠٠٦م- ١٤٢٧هـ.